الأمم المتحدة

A/55/PV.75

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة **٧٥**
الأربعاء، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٤١ من جدول الأعمال

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/55/35)

تقرير الأمين العام (A/55/639)

مشاريع القرارات (A/55/L.45 و L.46 و L.47 و L.55 و L.48)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة أولا للسيد إبرا ديفان كا، الذي سيعرض مشروعي القرارين A/55/L.45 و A/55/L.48 في معرض البيان الذي سيدلي به بصفته رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

السيد كا (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ويشرفني دائما أن أتكلم بصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أثناء هذه المناقشة السنوية للجمعية العامة بشأن قضية فلسطين. ويسعدني أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم مرة أخرى يا سيدي الرئيس على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة وعلى موهبتكم في إدارة أعمالنا أثناء هذه الدورة.

إن البند الذي نناقشه اليوم طُرح على الجمعية العامة لأول مرة في عام ١٩٤٧. في السنوات التي أعقبت اعتماد قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر سنة ١٩٤٧، ظلت قضية فلسطين مهملة نتيجة للصراعات والأعمال القتالية التي انفجرت في المنطقة، وكانت مناقشتها تجري بشكل أساسي كجزء من الأزمة الأكبر وهي أزمة الشرق الأوسط، أو تعالج كمشكلة لاجئين. وقد أعيد إدراج البند في جدول أعمال الجمعية في عام ١٩٧٤. وفي نفس السنة، أعيد التأكيد على الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وحددت هذه الحقوق مثل الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم التي سُلبت منهم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-77081 (A)
0077081

وبعد ذلك بعام، أُنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأذنت الجمعية العامة للجنة بألا تدخر جهدا في النهوض بتنفيذ توصيات الجمعية. فقد طلبت الجمعية إلى اللجنة إبقاء الحالة المتعلقة بقضية فلسطين قيد الاستعراض؛ وأن تقدم تقارير ومقترحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، وأن تنهض بنشر المعلومات الخاصة بتوصياتها عن طريق المنظمات غير الحكومية وغيرها من الوسائل المناسبة.

وبمرور الزمن، وسَّعت الجمعية ولاية اللجنة لكي تشمل أنشطة جديدة. كما أدى انضمام أعضاء ومراقبين جدد إلى توسيع نطاق المشاركين في اللجنة. والحق أن اللجنة لم تدخر جهدا طوال الخمسة والعشرين عاما الماضية، في النهوض بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف – حقوقه الأزلية، وذلك من خلال الوسائل المتاحة للجنة.

وقد رحبت اللجنة في عام ١٩٩١ بمؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط، الذي دشن عملية السلام الحالية والذي استند على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ومن المعالم التاريخية الهامة كانت التسوية التاريخية التي تمت في عام ١٩٩٣، التي قامت على أساس الاعتراف المتبادل بين الطرفين وإنشاء عملية تفاوضية تستهدف تنفيذ قراري مجلس الأمن هذين – والتي شارك الفلسطينيون فيها كشركاء كاملين ومتساوين. وبيَّنت الاتفاقات المبرمة منذ ذلك الحين، بما فيها مذكرة واي ريفر ومذكرة شرم الشيخ، أن الحل الدبلوماسي الذي يأخذ في اعتباره حقوق واحتياجات الطرفين ممكن التحقيق فعلا، وذلك على الرغم من كل صنوف العقبات. وقد شعرت اللجنة بالتشجيع إزاء بعض الخطوات التي اتخذت بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٨ لتنفيذ تلك الاتفاقات.

ومن بين الإنجازات الملموسة التي تحققت في العام الماضي، سأذكر الإفراج الجزئي عن السجناء الفلسطينيين، وفتح معبر جنوبي آمن للمرور بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية مرة أخرى بعد خروجها من بعض المناطق في الضفة الغربية، واستئناف المحادثات بشأن الوضع المؤقت والدائم، وتوقيع الاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية المتعلقة بتنفيذ المسائل الاقتصادية والأعمال الإنشائية المتعلقة بميناء غزة. وعلى الرغم من عدم تحقيق نتائج ملموسة، رحبت اللجنة أيضا باجتماع قمة كامب دافيد في تموز/يوليه الماضي، كما شجعنا التزام الطرفين بمواصلة بذل جهودهما لإبرام اتفاق بشأن جميع المسائل المتعلقة بالوضع الدائم.

وبغض النظر عن الصعوبات التي واجهتها مفاوضات السلام، وعلى الرغم من الطريق المسدود الذي وصلت إليه في نهاية تموز/يوليه عند مناقشة موضوع القدس، انتعشت آمالنا جميعا في إمكان تحقيق تقدم وإبداء الاستعداد من الطرفين للدخول في مناقشات أخرى بشأن المسائل الحساسة المتعلقة بالوضع النهائي.

ومن المؤسف أن توقعاتنا قد أُحبطت في ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي. فقد خاب أمل أعضاء اللجنة وبقية المجتمع الدولي، إلى حد كبير، بسبب المواجهات العنيفة التي وقعت بين قوات الدفاع الإسرائيلية والشرطة الإسرائيلية وبين المدنيين الفلسطينيين في المكان المقدس في الحرم الشريف في المدينة المقدسة، مدينة السلام – القدس الشريف – بعد زيارة قام بها لهذا المكان زعيم المعارضة الإسرائيلي السيد شارون، بصحبة مجموعة من أعضاء الكنيست عن حزب الليكود ومئات من جنود الأمن والشرطة.

واندلعت المواجهات التي أثارتها تلك الزيارة في جميع أرجاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ونتيجة

لذلك مات حوالي ٢٨٠ شخصا، معظمهم من الفلسطينيين، وجرح عدة آلاف آخرون. واستخدمت قوات الدفاع الإسرائيلية القوة المفرطة والعشوائية ضد المتظاهرين الفلسطينيين. وقد صُدمِت اللجنة بوجه خاص بسبب وفيات الأطفال الفلسطينيين الأبرياء. وأعلنت اللجنة في اجتماعها المعقود في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر موقفها فيما يتعلق بهذه الأحداث المأساوية وأصدرت بيانا بشأن الموضوع.

وتعتقد لجنتنا اعتقادا راسخا أن أحداث الأسابيع العديدة الماضية كانت نتيجة مباشرة لسياسات وممارسات الاحتلال وعدم وفاء إسرائيل بالواجبات الملقاة على عاتقها بموجب اتفاقية جنيف وعدم احترامها لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ويمكن أن تعزى الأحداث أيضا إلى بطء سرعة التقدم وإحراز إنجازات حقيقية في المفاوضات المتعلقة بشأن المسائل البالغة الأهمية المتعلقة بالوضع النهائي. ولذا يتعين على الأطراف، وراعيي عملية السلام والجهات الفاعلة الدولية الأخرى معالجة هذه الحالة – وهي حالة تهدد بظهور خيبة الأمل واليأس والإحباط وهدم الإنجازات الهشة التي أحرزت في تلك العملية.

وبسبب تلك المخاوف بالتحديد تأمل لجنتنا أملا قويا في أن يضع تنفيذ اتفاقات شرم الشيخ التي أبرمت في أيلول/سبتمبر الماضي حدا للعنف ويمكِّن من إنشاء لجنة لتقصي الحقائق على أساس قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) من أجل استعادة السلام لتتمكن الأطراف مرة أخرى من العودة إلى طاولة المفاوضات. وقد رحبنا بالجهود المصممة على إنعاش عملية السلام التي بذلها الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية والرئيس المصري حسني مبارك، وكذلك الجهود التي بذلها جلالة الملك عبد الله العاهل الأردني، والسيد خافيير سولانا ممثل الاتحاد الأوروبي وأميننا العام، السيد كوفي عنان.

وكما تتذكر الجمعية بلا شك، فإن مجلس الأمن والجمعية العامة، في دورتها المستأنفة الاستثنائية الطارئة العاشرة، قد نظرا في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وأوصيا باتخاذ تدابير معينة في هذا الشأن. ومن المهم بوجه خاص أن الأمين العام قدم إلى الجمعية العامة إحاطة إعلامية عن مهمته التي زار من أجلها المنطقة وعن دوره المفيد للغاية كميسِّر للجمع بين الطرفين.

وقد أظهرت تجربة الشهور العديدة الماضية بوضوح أن أعضاء الاتحاد الأوروبي، والدول العربية وغيرهم من أصحاب النوايا الحسنة يمكن كذلك أن يسهم كل منهم في الجهود المبذولة للبدء من جديد في مفاوضات السلام.

وما برحت اللجنة تصر دائما على أن الأمم المتحدة ينبغي أن تواصل ممارسة مسؤوليتها الأساسية والدائمة تجاه جميع جوانب قضية فلسطين حتى تحل بطريقة مرضية، وفقا لقرارات المنظمة ذات الصلة ووفقا للشرعية الدولية، وحتى ينال الشعب الفلسطيني كامل حقوقه غير القابلة للتصرف. وذلك الدور البناء والمكمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومشاركتها في عملية السلام يتسمان اليوم بأهمية بالغة أكثر من أي وقت مضى.

وترى اللجنة أن على المنظمة أن تظل حامية للشرعية الدولية وأن تضطلع بدور أساسي في تعبئة المساعدة الدولية للتنمية، بالنظر إلى أهمية هذه المساعدة لعملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يقف مستعدا للإسهام بسخاء، لأن المسائل المتعلقة بالوضع النهائي – التي تشمل القدس، والمستوطنات، واللاجئين والحدود – مسائل معقدة وذات أبعاد متعددة قد تتطلب مساعدة خارجية للتغلب على العقبات.

وبالإضافة إلى الصعوبات التي اصطدم بها الطرفان في الأشهر الأخيرة – وخاصة تلك المتصلة بوضع ومستقبل

مدينة القدس المقدسة – فإن عناصر أخرى قد نشأت لتُعقِّد من المفاوضات، من بينها الاستمرار في بناء المستوطنات الإسرائيلية في القدس وحولها التي تغير الطابع الديموغرافي للمدينة في محاولة للتأثير على النتيجة النهائية للمحادثات المتعلقة بهذا الموضوع.

وبينما نُقر بضرورة إحراز تقدم في مفاوضات السلام، ينبغي ألا تغيب عن بالنا الحالة المزعجة جدا على أرض الواقع. إذ لاحظت لجنتنا على نحو وثيق جدا وبفزع متزايد كل الأنشطة الإسرائيلية الاستيطانية وتشييد الطرق في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. ولا يزال إنشاء تلك المستوطنات عنصرا رئيسيا يزيد من التوتر بين الطرفين ويعوق عملية السلام. ونحن اليوم نشعر بالقلق إذ أنه على الرغم من استمرار المفاوضات، لا تزال الأنشطة الاستيطانية تواصل بنفس معدل سرعة السنوات الماضية.

وتؤكد اللجنة من جديد بأقوى ما يمكن من العبارات على أن مصادرة الأرض الفلسطينية وهدم المنازل والممتلكات الفلسطينية الأخرى وبناء المستوطنات وغيرها من البناء غير المشروع على الأرض الفلسطينية أمور تشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة. ومن الواضح أن هذه الأعمال غير القانونية تتناقض مع الاتفاقات الثنائية التي تم التوصل إليها حتى الآن ولا ينبغي لها بتاتا أن تحدد مسبقا نتيجة المفاوضات النهائية.

وتشعر اللجنة أيضا بقلق متزايد من المشقة الاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني نتيجة للأعمال الإسرائيلية. إذ ما زالت سلطة الاحتلال تفرض إغلاق الأراضي الفلسطينية بصورة تعسفية كوسيلة للعقاب الجماعي، فتترتب على ذلك آثار قاسية على الأسر الفلسطينية. وقد أدى الحصار المطول الذي ضرب على المناطق السكنية الفلسطينية في الأسابيع الأخيرة إلى تدهور مريع في ظروف معيشة الفلسطينيين المكتنفة بالمخاطر سلفا. وقد قدَّر البنك الدولي مؤخرا خسائر الاقتصاد الفلسطيني من حيث إجمالي ناتجه المحلي نتيجة لحظر الوصول إلى الأرض الإسرائيلية في أول شهر للعنف بحوالي ٢١٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية. وقدَّر البنك أيضا أن هذا الرقم ربما يرتفع إلى ٦٣٠ مليون دولار إذا ما استمر الإغلاق حتى نهاية السنة. وتذكر المصادر الفلسطينية أرقاما أعلى من ذلك.

لقد فقد أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ فلسطيني وظائفهم في إسرائيل. وهم وأسرهم يعتمدون الآن على المساعدة الطارئة من برنامج الأغذية العالمي، ووكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) وغيرها من الوكالات والمانحين.

ولم تعد السلطة الفلسطينية قادرة على دفع الرواتب لموظفيها بسبب القرار الانفرادي الذي اتخذته إسرائيل بالحجز على الأموال التي كان عليها أن تحولها إلى السلطة الفلسطينية عملا بالاتفاقات المبرمة، مثل ضريبة القيمة المضافة وعائدات الرسوم الجمركية. ولا يمكن لمثل هذه السياسات إلا أن تزيد من الشعور بالإحباط واليأس لدى الشعب الفلسطيني، ولا يمكن إلا أن تضاعف من حدة الوضع الحرج بالفعل وأن تزيد من صعوبته.

وطوال عقود، ظل المجتمع الدولي يبدي استعداده لتأييد كفاح الشعب الفلسطيني وسعيه من أجل تقرير المصير والاستقلال. كما عملت الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكذلك الشخصيات البارزة عبر العالم، دون كلل أو ملل، من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق هذا الهدف النبيل.

واليوم، وفي الوقت الذي تواجه فيه العلاقات الإسرائيلية – الفلسطينية العديد من المحن والاختبارات على أرض الواقع، من الحتمي أن تدعم كل الأطراف عملية السلام وأن تبذل كل جهد ممكن من أجل مساعدة الجانبين على اجتياز هذه المرحلة الأشد صعوبة.

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لا تزال ملتزمة بحزم بتقديم مساهمة فعالة وبنَّاءة وملموسة من أجل تحقيق هذا الهدف من خلال برنامج عملها. ومنذ انطلاق مسيرة السلام التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، أي قبل تسع سنوات مضت، عملت اللجنة جاهدة، من خلال الأنشطة المختلفة التي كُلفت بها، على دعم هذه المبادرة من أجل السلام وحشد التأييد لها عالميا.

وتعمل اللجنة أيضا من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، وفقا لقرارات الأمم المتحدة والشرعية الدولية ذات الصلة، وفي إطار تسوية تضمن الممارسة الكاملة لكافة حقوق الشعب الفلسطيني في إطار حقه المشروع في تقرير المصير والاستقلال كدولة ذات سيادة.

وبصفتي رئيسا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أود أن أسترعي انتباه الجمعية إلى مشاريع القرارات الأربعة التي جرى تعميمها بموجب هذا البند.

واسمحوا لي أولا بأن أخبركم بأن كلا من بروني دار السلام، ومالي وعمان، فضلا عن بلدان أخرى، قد انضمت إلى قائمة مقدمي مشاريع القرارات هذه. وسنقوم بتحديث القائمة فيما بعد.

وتتعلق مشاريع القرارات الثلاثة الأولى بأعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وشعبة الحقوق الفلسطينية؛ وإدارة شؤون الإعلام. وتؤكد مشاريع القرارات الثلاثة هذه على الولايات المهمة التي تكلف بها هذه الهيئات دائما.

وتنصب مشاريع القرارات على تعزيز جهود اللجنة دعما لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في إطار حل منصف للأزمة في الشرق الأوسط.

وكما كان في الماضي، فإن اللجنة تنوي أن تستخدم الموارد المتاحة لديها على النحو الأمثل، وأن تركز على الأنشطة الأكثر فعالية في تنفيذ الولاية المنوطة بها. وقد توفرت الاعتمادات اللازمة للأنشطة المحددة في المشاريع الثلاثة، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

أما مشروع القرار الرابع، المعنون ”التسوية السلمية للقضية الفلسطينية“، والذي يعكس موقف الجمعية العامة فيما يتعلق بالعناصر الأساسية للتسوية، فقد تمت صياغته في ضوء التطورات التي حدثت خلال العام المنصرم.

ومشاريع القرارات الأربعة التي عرضتُها للتو تعطي صورة عامة للمواقف، والتفويضات، والبرامج ذات الأهمية الخاصة، لا سيما في المرحلة الراهنة من عملية السلام.

وأود أن أطلب إلى الجمعية العامة أن تعرب عن تأييدها التام لهذه المشاريع لما فيه صالح عملية السلام، والشعب الفلسطيني، والسلام لكل شعوب المنطقة.

وأود كذلك أن أتوجه بالشكر للرئيس على دعمه لأنشطة اللجنة وعلى الاهتمام الخاص الذي يوليه لمسألة التسوية السلمية لمشكلة الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد والتر بلزان، من مالطة، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة.

السيد بلزان (مالطة) (مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف لي، بصفتي مقررا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، أن أعرض على الجمعية العامة التقرير السنوي للجنة.

خلال العام المنصرم، واصلت اللجنة الاضطلاع بالولاية التي كلفتها بها الجمعية العامة. ويغطي التقرير الحالي التطورات المتعلقة بقضية فلسطين وعملية السلام، وأنشطة اللجنة منذ تقديم تقرير السنة الماضية وحتى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

وترد مقدمة التقرير في الفصل الأول وتحدد مقاصد اللجنة ومنظورها للأحداث التي وقعت على مدار السنة.

ويلخص الفصلان الثاني والثالث الولايات التي تضطلع بها اللجنة، وشعبة الحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام، ويشتملان على معلومات عن تنظيم عمل اللجنة خلال العام قيد النظر.

ويستعرض الفصل الرابع الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، كما رصدتها اللجنة خلال هذا العام. ويحيط هذا الفصل علما بعدد من الخطوات المشجعة التي اتُّخذت تنفيذا لمذكرة شرم الشيخ. ويشير هذا الفصل، بصفة خاصة، إلى استمرار إعادة انتشار القوات الإسرائيلية من أجزاء من الضفة الغربية والاتفاق بشأن الإفراج عن معتقلين فلسطينيين، وفتح ممر جنوبي آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، واستئناف المفاوضات حول المسائل المتعلقة بالوضع النهائي.

وترحب اللجنة بالتوقيع في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ على الاتفاق الإسرائيلي – الفلسطيني بشأن تنفيذ موضوعات اقتصادية، فضلا عن الاتفاق المتعلق بميناء غزة البحري، والمبرم في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وتحيط اللجنة علما، أيضا، بالبيان الرسمي للمجلس المركزي الفلسطيني الصادر لدى ختام الدورة التي عقدها في غزة يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

ويستعرض الفصل التطورات على أرض الواقع منذ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والجهود الدولية لإنهاء تصعيد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. ويشير إلى الأعمال التي قام بها مجلس الأمن في هذا الصدد واتخاذه القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

كذلك تستعرض اللجنة في هذا الفصل الوضع على أرض الواقع ببعض التفاصيل، خاصة فيما يتعلق بنشاط إسرائيل الاستيطاني، وسياستها إزاء حقوق الإقامة لسكان القدس الفلسطينية، والحالة فيما يتعلق بالمعتقلين الفلسطينيين، وحالة الاقتصاد الفلسطيني، وموارد المياه المتاحة للفلسطينيين، والأعمال التي قام بها مجتمع المانحين ومنظومة الأمم المتحدة، وأنشطة وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والصعوبات العملياتية التي تواجهها.

ويستعرض الفصل الخامس الأعمال التي قامت بها اللجنة. وينقسم إلى قسمين رئيسيين. القسم ألف يصف الأعمال الرامية إلى تعزيز الحقوق الفلسطينية في الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى. ويشمل هذا إشارة إلى المراسلات الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والأمين العام. ويتضمن إشارة إلى نظر مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر في بند جدول الأعمال المعنون ”الحالة في الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية“. ويتضمن هذا القسم أيضا معلومات حول مشاركة رئيس اللجنة في منتديات دولية مختلفة.

ويتضمن القسم باء تقريرا عن تنفيذ برنامج عمل اللجنة وشعبة الحقوق الفلسطينية بمقتضى قراري الجمعية العامة

٣٩/٥٤ و ٤٠/٥٤. ويتضمن معلومات عن الحوار بين اللجنة وأعضاء الاتحاد الأوروبي. ويشمل هذا القسم أيضا تقريرا موجزا عن اجتماعات دولية مختلفة تم تنظيمها خلال العام، وهي اجتماع الأمم المتحدة الآسيوي المعني بقضية فلسطين، المنعقد في هانوي في الفترة ١ -٣ آذار/ مارس ٢٠٠٠؛ والمؤتمر الدولي للاجئين الفلسطينيين المنعقد في مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في باريس في ٢٦ و ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ واجتماع الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المعني باللاجئين الفلسطينيين، الذي عقد أيضا في مقر اليونسكو في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٠؛ واجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم التسوية السلمية لقضية فلسطين وإحلال السلام في الشرق الأوسط، الذي عقد في أثينا في ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠؛ وندوة الأمم المتحدة حول احتمالات التنمية الاقتصادية الفلسطينية وعملية السلام في الشرق الأوسط، التي عقدت في القاهرة في ٢٠ و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

كذلك يستعرض القسم تعاون اللجنة مع المنظمات غير الحكومية؛ ومطبوعات شعبة الحقوق الفلسطينية، ونظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين، ومشروع تطوير سجلات لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين؛ وبرنامج التدريب لموظفي السلطة الفلسطينية؛ والاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

ويتناول القسم جيم الأعمال التي تم القيام بها وفق قرار الجمعية العامة ٥٤/٢٢ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ حول مشروع ”بيت لحم ٢٠٠٠“.

ويتضمن الفصل السادس معلومات عن الأعمال التي قامت بها إدارة شؤون الإعلام وفق قرار الجمعية العامة ٥٤/٤١ المؤرخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

ويتضمن الفصل الأخير من التقرير استنتاجات وتوصيات اللجنة. وتعرب اللجنة في هذا الفصل عن استعدادها لمواصلة دعم جهود الإسرائيليين والفلسطينيين لصنع السلام، بمساعدة رعاة عملية السلام، إلى أن يسود السلام وتتم تسوية قضية فلسطين على أساس العدل والشرعية الدولية.

وترحب اللجنة بعدد من الخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاقات إسرائيلية - فلسطينية سابقة، بما فيها الإفراج الجزئي عن المعتقلين الفلسطينيين، وفتح ممر آمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، والمزيد من سحب القوات الإسرائيلية من مناطق في الضفة الغربية ونشرها خارجها، وتوقيع اتفاقات إسرائيلية - فلسطينية حول قضايا اقتصادية وميناء غزة البحري. وتلاحظ أيضا أن الاجتماعات الهامة التي عقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على هامش مؤتمر قمة الألفية ولدت آمالا بتحقيق تقدم ملحوظ في عملية السلام.

وتؤكد اللجنة على أنه بعد أكثر من ٥٠ عاما على اتخاذ الجمعية العامة القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ ما زال الشعب الفلسطيني ينتظر إنشاء دولته المستقلة المتمتعة بالسيادة. وتؤكد اللجنة مجددا على كامل دعمها لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة، وتذكّر بالتأييد الدولي واسع النطاق للدولة الفلسطينية.

وتشير اللجنة إلى سياسات وممارسات إسرائيل على أرض الواقع، بما فيها إنشاء المستوطنات. وتؤكد على الحاجة إلى إيجاد حل لقضية القدس ولمشكلة لاجئي فلسطين. وتؤكد اللجنة مجددا على موقفها بأنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل ممارسة مسؤوليتها الدائمة تجاه جميع جوانب قضية فلسطين إلى أن يتم حلها بشكل مقبول، وبما يتفق مع

قرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة ووفق الشرعية الدولية، وإلى أن يتمتع الشعب الفلسطيني بكامل حقوقه غير القابلة للتصرف. وتعرب عن الرأي بأنه ينبغي للأونروا أن تواصل العمل الهام الذي تقوم به. وتؤيد اللجنة أيضا الرأي بأنه ينبغي النظر في تنشيط عمل لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين، التي أنشأتها الجمعية العامة بقرارها ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، واستخدام سجلات اللجنة المتعلقة بملكية الأرض في فلسطين.

وتعلن اللجنة أنها ستواصل استعراض وتقييم برنامج أنشطتها بهدف زيادة تركيزها وتجاوبها مع التطورات في عملية السلام وعلى أرض الواقع.

وتعلن اللجنة عن نيتها مواصلة الترويج لمشروع ”بيت لحم ٢٠٠٠“ للسلطة الفلسطينية، وتسترعي انتباه المجتمع الدولي إلى الأهمية الملحة لتوفير المساعدة المتنوعة للعديد من البلديات الفلسطينية الأخرى بكل أرجاء الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقدر اللجنة الإسهام الأساسي لشعبة الحقوق الفلسطينية بالأمانة العامة في دعم أهداف اللجنة، وتطلب منها مواصلة برنامج مطبوعاتها والأنشطة الإعلامية الأخرى، بما فيها تحديث نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية واستكمال عملها الخاص بتجميع الوثائق التي لم تكن متاحة حتى الآن بشكل مقروء آليا.

وتنوه اللجنة بأن البرنامج الإعلامي الخاص بإدارة شؤون الإعلام المعني بقضية فلسطين يظل أداة هامة ونافعة في إطلاع وسائل الإعلام والرأي العام على المسائل المتعلقة بقضية فلسطين. وتعتبر اللجنة أيضا أنه ينبغي الاستمرار في هذا البرنامج بالمرونة اللازمة، كما تقتضي التطورات المؤثرة في قضية فلسطين.

أخيرا، وفي محاولة للإسهام في تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين، تدعو اللجنة جميع الدول إلى الانضمام إلى هذا المسعى وتدعو الجمعية العامة مرة أخرى إلى الاعتراف بأهمية دورها وإعادة تثبيت ولايتها بدعم غامر.

وأعتقد أن التقرير الذي عرضته للتو سوف يساعد الجمعية العامة في تسهيل مداولاتها حول هذه القضية الهامة.

السيد قدومي (فلسطين) (تكلم بالعربية): أود في البداية أن أقدم التهانئ للسيد هولكيري لانتخابه رئيسا لهذه الدورة في الجمعية العامة، ولا يسعنا هنا إلا أن نشيد بمواقف بلده الصديق فنلندا ونحن على ثقة من قدرته وحنكته في إدارة جلسات هذه الدورة لإنجاحها.

إننا نقدر ما قام به سلفه رئيس الدورة السابقة السيد ثيو بن غوريراب، وهو المناضل في أروقة هذه الجمعية لتحقيق استقلال بلده الصديق ناميبيا. وهنا نقدم تقديرنا وشكرنا للسيد أمين عام الأمم المتحدة السيد كوفي عنان على جهوده لتحقيق أهداف منظمة الأمم المتحدة.

لقد أطلعنا على تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونشكر اللجنة ورئيسها السيد إبرا كا على ما تقوم به لإظهار حق الشعب الفلسطيني.

نعود اليوم لنفتح من جديد ملف قضية فلسطين التي ما زالت على جدول أعمال الجمعية العامة منذ أكثر من نصف قرن، فالأمم المتحدة هي التي أصدرت قرار تقسيم فلسطين، فخلقت بذلك أصعب مشكلة سياسية وأمنية في منطقة الشرق الأوسط، شهدت بعدها هذه المنطقة العديد من الصراعات والحروب، كانت مع الأسف سببا لتشريد الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني، أهل البلاد الأصليين، في

الوقت الذي كنا ندعو فيه إلى إنهاء الانتداب البريطاني، وإقامة دولة ديمقراطية في فلسطين.

قبلنا يا سيدي الرئيس أن نعيش سويا مع الغرباء من اليهود الذين هُجّروا بشكل منظم إلى فلسطين قبل الحرب العالمية الثانية. كنا نتمنى ألا تقسم هذه الرقعة الصغيرة من الأرض المقدسة التي تحترمها وتجلها الديانات السماوية الثلاث، حتى لا تتفجر هذه الصراعات فيها، وتصبح مصدر قلق دائم للإنسانية. لكن أطماع الحركة الصهيونية وتآمر الاستعمار القديم ومصالح دول كبرى كانت سببا في إدامة الحروب والصراعات بين العرب وإسرائيل، والأنكى من ذلك أن أبواب الهجرة اليهودية في نهاية الثمانينات فُتحت على مصراعيها من الاتحاد السوفياتي.

مرت منطقة الشرق الأوسط بسبب الهجرة اليهودية المتدفقة بخمسة حروب، وعلى إثر كل حرب من هذه الحروب الخمسة كانت تطرح الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة سياسية، إلى أن جاء عام ١٩٩١، حيث قام الرئيس الأمريكي جورج بوش فور نهاية حرب الخليج الثانية بتقديم مبادرة سياسية جديدة، قبلتها الأطراف المعنية، واستبشر الرأي العام بعهد جديد يرسّخ الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. وكانت هذه المبادرة تقوم على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام بهدف ضمان أمن دول المنطقة والحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، وعقد على أساسها مؤتمر مدريد للسلام في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

بوشر بالمفاوضات في واشنطن بين العرب والإسرائيليين، ومضت فترة عامين لم تحقق هذه المفاوضات أي تقدم على كل المسارات بسبب تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي ''شامير'' الذي أعلن أنه كان ينوي أن يقضي عشر سنوات في مفاوضات عقيمة لا تأتي بنتائج، جاء من بعده السيد اسحق رابين، فكانت اتفاقية إعلان المبادئ في أوسلو عام ١٩٩٣ بهدف تنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، فأحرزت التسوية السياسية بعض التقدم بسبب المرونة التي أظهرها الجانب الفلسطيني وبسبب الاستجابة التي أبداها اسحق رابين الذي اغتاله أحد المتطرفين الإسرائيليين عام ١٩٩٥، وكان حادث اغتيال رابين صدمة للرأي العام الدولي.

وبمجيء ''بيريز'' ومن بعده ''نتنياهو'' أقفل الأخير نافذة السلام وبدأ من خلال تصريحاته وممارساته العنصرية المتطرفة ينذر ولا يبشر، ويكرر أحيانا أن اتفاقات أوسلو تحمل في طياتها المثالب والأخطار التي تهدد الأمن الإسرائيلي، ولا بد من اتفاقات أخرى تزيل هذه الأخطار وتجلب السلام والاطمئنان للمجتمع الإسرائيلي. لقد أصر بعناد شديد على إعادة المفاوضات حول اتفاقات سبق أن وقعها ممن سبقه من الرؤساء الإسرائيليين، فأضاع السيد نتنياهو شهورا وسنوات في اجتماعات فاشلة ولقاءات على أرفع المستويات تحت رعاية الرئيس كلينتون ووزيرة خارجيته السيدة مادلين أولبرايت. وبالرغم من عقم هذه المفاوضات، استجاب الطرف الفلسطيني لرغبة الرأي العام العالمي، ومناشدته مرارا بمواصلة هذه المفاوضات في محاولات للحيلولة دون فشلها، ومنعا للذرائع والحجج التي يتخذها نتنياهو مبررا لتعطيل المفاوضات.

مرت التسوية في عهد نتنياهو بمراحل جمود وتقلبات سلبية واضطرابات سياسية افتعلها الإسرائيليون في القدس في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ عندما قاموا بفتح نفق تحت الحرم الإسلامي الشريف، مما سبب صدامات دامية ذهب ضحيتها العشرات من الشهداء، وأصدر مجلس الأمن القرار ١٠٧٣ (١٩٩٧) لإدانة هذا العمل الإسرائيلي.

واستجاب الطرف الفلسطيني لعقد اتفاقات أمنية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي بمشاركة أمريكية. وعرضت على اجتماع دعا إليه رئيس الوزراء البريطاني أنطوني بلير، في لندن في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ولكن نتنياهو رفضها. وقام الرئيس كلينتون بدعوة الرئيس عرفات والسيد نتنياهو للاجتماع به في شهر كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وجاء نتنياهو إلى واشنطن يحمل معه قرارات صدرت عن الحكومة الإسرائيلية في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، حددت بموجبها المصالح الوطنية الحيوية لإسرائيل، تلك المصالح التي لا يمكن التنازل عنها في أي اتفاق مرحلي أو دائم، كما يتصور الإسرائيليون.

أما هذه المصالح الحيوية فهي أولا، المنطقة الأمنية الشرقية على طول نهر الأردن – ٨٠ كيلومترا طولا، و ١٦ كيلومترا عرضا؛ المناطق الأمنية الغربية بعرض ٤ إلى ٦ كيلومترات؛ جميع المستوطنات الإسرائيلية في الضفة والقطاع – ١٨٥ مستوطنه؛ الطرق الالتفافية التي شقت لتصل بين المستوطنات الإسرائيلية؛ مؤسسات البنية التحتية، الكهرباء والماء والنقليات؛ الأماكن اليهودية المقدسة؛ محاور الطرق والمواصلات؛ مدينة القدس الموسعة. وبعد ذلك لم يبق شيء من الأرض الفلسطينية.

وبعد محاولات متكررة، استطاع الرئيس كلينتون أن يجمع الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على مستوى القمة في واى بلانيتش – أو واى ريفر، لكي تعلن إسرائيل موافقتها على إعادة انتشار جيشها فقط من ١٣ في المائة من الأرض الفلسطينية. وبالرغم من ذلك، لم يشأ نتنياهو تنفيذ هذا الاتفاق إلا بشكل جزئي. وأعلن موعدا لإجراء انتخابات عامة في إسرائيل بعد ٧ أشهر. كما أعلن السيد باراك بالأمس أيضا انتخابات جديدة. إنها لعبة الانتخابات.

وكتب الرئيس كلينتون للأخ أبو عمار في ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٩٩:

(تكلم بالانكليزية)

”السيد الرئيس، إنني أعرف أن شعبك يعاني صعوبات شديدة في السنوات الأخيرة. ومن الواضح أن عملية أوسلو لم تحقق التقدم الذي كنا ننشده. لقد ضاع وقت طويل، وأهدرت فرص كثيرة ... لقد نفذ الفلسطينيون كثيرا من التزاماتهم في المرحلة الثانية، وأنا أقدر جهودك، ولا سيما في المجال الأمني الذي يبذل فيه الفلسطينيون جهدا جادا لمكافحة الإرهاب ... وسوف نواصل العمل بنشاط لكي تنفذ إسرائيل ما عليها“.

فإسرائيل إذن لم تنفذ التزاماتها، وهو ما يشهد عليه رئيس الولايات المتحدة.

واستطرد قائلا في رسالته:

”في هذا السياق، وانطلاقا من روح ملاحظاتي في غزة، نؤيد تطلعات الشعب الفلسطيني نحو تقرير مستقبله على أرضه. وكما قلت في غزة، فإنني أؤمن بحتمية أن يعيش الفلسطينيون أحرارا اليوم وغدا وإلى الأبد. والولايات المتحدة أيضا تؤمن بأن عملية أوسلو لم يكن القصد منها أن تظل مفتوحة إلى الأبد“.

فقد تقرر أن تنتهي في خمس سنوات. وها قد انقضت سبع سنوات حتى الآن.

(تكلم بالعربية)

وجاء من بعده السيد باراك، في حزيران/يونيه ١٩٩٩، والذي عرف بكرهه للعرب وبجرائمه ضد القادة الفلسطينيين. وكان يحمل معه لاءاته الخمس، وهي لا تختلف

عن الأسس التي تقدم بها نتنياهو من قبل: لا لعودة اللاجئين الفلسطينيين؛ القدس الموحدة عاصمة أبدية للشعب اليهودي تحت السيادة الإسرائيلية؛ لا للانسحاب إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧؛ لا لجيش أجنبي غرب نهر الأردن؛ لا لتفكيك المستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في ذلك التاريخ، في أيار/مايو ١٩٩٩، انتهت فترة المفاوضات المحددة، وكان من المفروض أن تعلن منظمة التحرير الفلسطينية قيام دولة فلسطين المستقلة على التراب الفلسطيني. ولكن الولايات المتحدة والدول الأوروبية الصديقة نصحت بإرجاء هذا الإعلان وتمديد المفاوضات لعام سادس. واستجابت منظمة التحرير الفلسطينية. واستمرت المفاوضات شهورا عديدة دون إحراز أي تقدم. والأنكى من ذلك، أن باراك أمر الجيش الإسرائيلي بشن عدوان غاشم على لبنان الشقيق في شهر آذار/مارس ٢٠٠٠، فزاد من حدة التوتر في المنطقة، فجمدت المسيرة السلمية لفترة طويلة.

وبعد مساع أمريكية متواصلة، استؤنفت المفاوضات السياسية الفلسطينية – الإسرائيلية، فعقدت قمة كامب ديفيد الثلاثية في محاولة لإنقاذ المسيرة السلمية قبل نهاية فترة حكم الرئيس كلينتون. ودامت هذه المفاوضات أكثر من أسبوعين، لكنها مع الأسف فشلت بسبب إصرار إسرائيل على فرض سيادتها على القدس، بما في ذلك الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، بادعائها أن المسجد الأقصى قد بني على أنقاض الهيكل اليهودي الذي دمر قبل ألفي عام على يد الإمبراطور الروماني تيطوس، علما بأن البروفسور زئيف هيرتسوغ عالم الآثار الإسرائيلي في جامعة تل أبيب قال:

”بعد سبعين عاما من الحفريات المكثفة في أرض إسرائيل، توصل علماء الآثار الإسرائيليون إلى نتيجة مخيفة: لم يكن هناك أي شيء على الإطلاق. حكايات الآباء مجرد أساطير“ (هآرتس، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

واستطرد هيرتسوغ قائلا:

”إن المملكة المتحدة لداوود وسليمان، التي توصف في التوراة باعتبارها دولة عظمى إقليمية، كانت، على أقصى تقدير، مملكة قبلية صغيرة“.

كما أن حكومة الانتداب البريطاني، بعد اضطرابات وقعت في عام ١٩٢٩ حول الحائط الغربي للحرم الشريف، حائط البراق الذي تدعوه إسرائيل حائط المبكي، شكلت لجنة ”شو“، حيث عملت لمدة عامين، وقدمت توصياتها إلى مجلس الشورى الملكي في بريطانيا (Privy Council)، الذي أصدر مرسوما في ١٩ أيار/مايو ١٩٣١، ينص على أن للمسلمين، دون غيرهم، الملكية المطلقة للحائط الغربي (حائط المبكى).

(تكلم بالانكليزية)

أود أن أستشهد بهذا المرسوم الصادر في ١٩ أيار/مايو ١٩٣١ بشأن الحائط الغربي أو حائط المبكى بفلسطين، والذي جاء فيه:

”للمسلمين وحدهم ترجع ملكية الحائط الغربي، والحق الوحيد في امتلاكه، باعتبار أنه يشكل جزءا لا يتجزأ من منطقة الحرم الشريف، التي هي من ممتلكات الأوقاف“.

”وللمسلمين أيضا ملكية الرصيف أمام الحائط وملكية الممتلكات المجاورة للحائط والمسماة ’حي المغاربة‘ ما دامت تلك الممتلكات أوقافا بموجب الشريعة الإسلامية، ومكرسة لأغراض الصدقة.

”وأماكن العبادة المكملة هذه و/أو أجزاء أخرى مشابهة قد يكون لليهود الحق في وضعها بالقرب من الحائط، سواء بما يتفق مع أحكام هذا المرسوم أو بالاتفاق بين الطرفين، لن تعتبر تحت أي ظرف من الظروف، ولن يكون لها أي أثر من حيث اكتساب أي نوع من حق الملكية على الحائط أو الرصيف المجاور“. (الجدول الأول، القسم ألف)

”ولليهود حق الوصول الحر إلى الحائط الغربي“. (المرجع نفسه، القسم باء)

مرة أخرى، هذا مقتبس من مرسوم مجلس الشورى الملكي ويعني أن الحائط للمسلمين.

(تكلم بالعربية)

المعروف أن الاتحاد الأوروبي أعلم إسرائيل مرارا بأنه يرفض ادعاء إسرائيل بأن القدس الموحدة عاصمة أبدية لإسرائيل في كتاب وجه إلى شارون من السيد فيشرمان في آذار/مارس ١٩٩٩.

بالإضافة إلى ما سبق طالب باراك خلال قمة كامب ديفيد بضم ١٠ في المائة من الأراضي الفلسطينية لإسرائيل وأصر على أن تبقى معظم المستوطنات تحت السيادة الإسرائيلية. طالب الوفد الإسرائيلي في كامب ديفيد بمحطات إنذار في الأراضي الفلسطينية وقواعد عسكرية على نهر الأردن شرقي الضفة الغربية مع وجود إسرائيلي في المعابر، علما بأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يقضي بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

كما أن قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) الذي صدر بالإجماع، بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، يطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات الإسرائيلية، والقرار ٤٧٨ (١٩٨٠) يرفض التشريعات الإسرائيلية بشأن القدس. وهنا يحق لنا وللأمم المتحدة معنا أن نتساءل حول شرعية عضوية إسرائيل في الأمم المتحدة ما دامت ترفض باستمرار احترام وتنفيذ قرارات مجلس الأمن وتنتهك مبادئ الأمم المتحدة وخاصة المادة الخامسة والعشرين من الميثاق. وهنا يحق لنا أن نتساءل أيضا عن موقف من يطالب العراق الشقيق المحاصر بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ويفرض عليه العقوبات، بينما يدعم إسرائيل ويحميها بحق النقض كي لا تنفذ قرارات مجلس الأمن. إن هذا كيل بمكيالين.

تدعي إسرائيل أنها توافق على قيام دولة فلسطين عربية، لكنها تريدها منقوصة الحقوق مترعة السيادة، علما بأنها أعلنت التزامها بنصوص قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) لعام ١٩٤٧، عندما قبلت عضوا في الأمم المتحدة. ذلك القرار يدعو إلى إقامة دولتين إحداهما عربية فلسطينية والثانية يهودية.

إن فشل قمة كامب ديفيد صعد من حدة التوتر في المناطق الفلسطينية المحتلة، خاصة بعد انتهاك شارون حرم القدس الشريف في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ بحماية ٣ ٠٠٠ جندي وشرطي إسرائيلي. وفي اليوم التالي، يوم الجمعة، قامت الشرطة والجيش الإسرائيلي باقتحام الحرم القدسي الشريف، وبإطلاق الرصاص على المصلين. واستشهد ٧ من المواطنين وجرح العشرات. كما أطلقوا الرصاص على الفلسطينيين العرب الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية فقتلوا ١٣ إنسانا فلسطينيا. ويقولون إنهم ديمقراطيون. هذه كانت بداية الانتفاضة الفلسطينية، حيث عمت المظاهرات احتجاجا على هذه الأعمال الإسرائيلية الإجرامية.

يبدو واضحا أن هذه الأعمال الإجرامية كان مخططا لها سابقا بقلم السيد باراك لاستفزاز الشعب الفلسطيني. حيث سبق لرئيس الأركان الإسرائيلي موفيز أن أعلن قبل

أشهر بأن النصف الثاني من هذا العام سيشهد أحداثا دامية سيقوم الجيش الإسرائيلي خلالها باستخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات والطائرات لردع الفلسطينيين، إذا ما اتخذوا إجراءات في ١٣ أيلول/سبتمبر بإعلان دولتهم على الأرض.

هكذا تعمد الجيش الإسرائيلي بأوامر واضحة: أطلق الرصاص على المدنيين الفلسطينيين العزل من السلاح بهدف القتل؛ أحاطت الدبابات الإسرائيلية بالمدن الفلسطينية واقتربت من مداخلها؛ وبدأت تصب حمم نيرانها على المتظاهرين الفلسطينيين؛ لم ينج من القتل حتى الأطفال والرضع؛ بلغ عدد الشهداء أكثر من ٣٠٠ شهيد، إضافة إلى آلاف الجرحى الذين أصيبوا بعاهات دائمة.

واتخذت إسرائيل إجراءات قاسية بفرض الحصار العسكري والاقتصادي على الشعب الفلسطيني. ومنعت حركة المواطنين بين المدن والقرى. ولم تسمح بإدخال المواد الطبية والغذائية. وصادر المستوطنون محاصيل الزيتون واقتلعوا ٤٠٠٠ شجرة من أشجار الزيتون التي ترمز إلى السلام. ومارست إسرائيل قطع التيار الكهربائي والمياه. وأوقفت تصدير البترول ومشتقاته. وامتنعت عن نقل أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية. وزادت البطالة.

نتيجة لذلك بلغت الخسائر الاقتصادية حتى الآن ٩٠٠ مليون دولار بسبب تدهور الأوضاع الأمنية وتعرض المواطنين الفلسطينيين إلى الاعتداءات الوحشية واستخدام الأسلحة الفتاكة. وعلقت السيدة عميرة هيث الإسرائيلية يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام في جريدة هآرتس حيث قالت

”الانتفاضة الجديدة ما هي إلا محاولة أخيرة من الفلسطينيين لوضع مرآة أمام الإسرائيليين ليروا عنصريتهم ووحشيتهم الاحتلالية، وبرهانا على أن الفلسطينيين لن يقبلوا بالتعايش من دون مساواة كما اعتقد اليهود“.

ثم استطردت تقول:

”كم هو طبيعي أن تغلق ٣٤ مدرسة تضم بين مقاعدها آلاف التلاميذ الفلسطينيين، منذ أكثر من شهر. الأولاد مسجونون مخنوقون ليل نهار في بيوتهم المكتظة، في الوقت الذي يلعب فيه أولاد الجيران اليهود بشكل اعتيادي في الشوارع بين الجنود ومعهم“.

جرت اتصالات سريعة بين فخامة الرئيس محمد حسني مبارك والرئيس الأمريكي كلينتون لوقف أعمال العنف الإسرائيلية ولانسحاب قواتها من المدن الفلسطينية وفك الحصار وحرية التنقل. عقد مؤتمر شرم الشيخ في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، بمشاركة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان، والسيد خافير سولانا، ممثلا للاتحاد الأوروبي، وجلالة الملك عبد الله. تم الاتفاق على تشكيل لجنة لتقصي الحقائق كان مجلس الأمن قد اتخذ القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) بصددها. كما أن الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الطارئة يوم ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر اتخذت قرارا يطالب بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وإدانة العنف الإسرائيلي المفرط ضد المدنيين الفلسطينيين.

المسؤولية الكاملة والدائمة تقع على عاتق الأمم المتحدة عن توفير الحماية للشعب الفلسطيني. من هنا نرى أنه لا بد من استئناف الدورة المعنية باتفاقية جنيف الرابعة بهدف وضع آلية تضمن الحماية، وأن تكون لدى هذه القوة صلاحيات ومسؤوليات ملزمة لتوفير هذه الحماية وليس بمجرد مراقبين أو مجرد تواجد دولي كما حصل سابقا في مدينة الخليل. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية تفويض الأمين العام تشكيل هذه القوة.

اليوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يصادف الذكرى الثانية والخمسين لإصدار القرار ١٨١ (د - ٢) الذي يدعو إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية فلسطينية ويهودية؛ ووضع القرار المذكور شروطا لقبول أي من الدولتين كعضو كامل العضوية، وقد قبلت الجمعية العامة دولة إسرائيل دون أن تفي إسرائيل بهذه الشروط.

ويطالب الشعب الفلسطيني الآن بقبول دولة فلسطينية كعضو كامل العضوية بعد قبول المجلس الوطني الفلسطيني بكل ما جاء في القرار ١٨١ (د - ٢).

إننا نثمن موقف الاتحاد الأوروبي الأخير في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي يؤكد من جديد ضرورة قيام دولة فلسطينية، ديمقراطية، مسالمة، قادرة على الاستمرار وذات سيادة. لأن قيام الدولة الفلسطينية هو أفضل ضمان لأمن إسرائيل ولكي تعيش إسرائيل ندا للدول الأخرى في المنطقة. وحتما ستكون دولة فلسطين ضمانة كبرى للحفاظ على الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة.

إن التراجع الذي نشهده في الموقف الإسرائيلي نتيجة طبيعية لازدياد التناحر السياسي الذي تعيشه الأحزاب الإسرائيلية؛ هذا التناحر الذي أودى سابقا بحياة اسحق رابين وأعاق نضج الحالة النفسية للمجتمع الإسرائيلي الذي يخيم عليه هاجس الأمن، رغم أن التسوية السياسية وفرت للإسرائيليين، من خلال الاتفاقات المبرمة مع الأطراف العربية، كل عناصر الأمن والتسليم بوجودها في منطقة الشرق الأوسط. كم من الدول العربية سارعت بحسن نية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، بعد توقيع اتفاقات أوسلو ومعاهدة السلام مع مصر ومن بعد ذلك مع الأردن.

لقد أثبت الفلسطينيون حسن نواياهم ورغبتهم في إرساء قواعد السلام والتعايش السلمي مع الإسرائيليين. وما أبدوه من مواقف المرونة جعلت العالم الغربي يشيد بها ويتخذ مواقف سياسية تعبر عن رضا الدول الأوروبية وأمريكا بالرغم من المواقف الإسرائيلية المتعنتة، فقد زار الرئيس الفرنسي شيراك ورئيس الوزراء البريطاني بلير الأرض الفلسطينية معبرين عن ارتياحهم لمسيرة السلام، وخاطب الرئيس الأمريكي كلينتون الأخ أبو عمار قائلا:

(تكلم بالانكليزية)

”ومع اقتراب يوم ٤ أيار/مايو، فإنني أتفهم ما تواجهونه من ضغوط شديدة وتحديات هائلة في محاولتكم تحقيق التطلعات الفلسطينية والمحافظة على الأمل في العيش في سلام. وإنني أطلب إليكم، وأنتم تسعون لمواجهة هذه التحديات، أن تواصلوا التعويل على عملية السلام كسبيل لتلبية تطلعات شعبكم. والواقع أن المفاوضات هي الطريق الواقعي الوحيد لتلبية تلك التطلعات. وفي هذا السياق، وانطلاقا من الروح التي سادت ملاحظاتي في غزة، فإنني أعتقد أن الفلسطينيين يجب أن يعيشوا أحرارا اليوم وغدا وإلى الأبد“.

(تكلم بالعربية)

بالرغم من كل هذه المظاهر التي تعبر عن احتمال نجاح المسيرة السلمية، وبالرغم مما يتخللها من مماطلات وعدم التزام بالتنفيذ من جانب إسرائيل - فقد بقي الشعب الفلسطيني يمني النفس بمستقبل واعد في النهاية. ولكن غلاة الصهاينة لما يحملونه من أفكار عنصرية وكراهية للعرب، وعلى رأسهم الحاخام عوفاديا يوسف رئيس حزب شاس، أطلقوا صفة الأفاعي علينا ووصفنا باراك ”بالتماسيح“. مع ذلك تجاوزنا بكبرياء كل هذه المسميات لحرصنا على إنجاح المسيرة السلمية، ولتنقية القلوب من الكره والبغضاء ولبناء صرح السلام على أسس شاملة وعادلة في منطقة الشرق الأوسط.

ونتساءل، لم هذه الهجمة المسعورة للجيش الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومحاصرة المدن والقرى؟

إذا كان حكام إسرائيل يهدفون إلى إجبارنا على التنازل أو دفعنا لاتخاذ مواقف لا إنسانية، فإنهم مخطئون. فمن المستحيل أن نفعل ذلك بالرغم من سقوط العشرات من شهدائنا الذين يدافعون عن مقدساتهم وحقوقهم الوطنية ويحترمون حقوق الإنسان، ويحترمون حرية الإنسان أيضا.

لكن الممارسات الإسرائيلية اليومية تثبت بشكل قاطع أن إسرائيل دولة عنصرية. لقد أطلق الجيش الإسرائيلي والشرطة الإسرائيلية الرصاص على المواطنين الإسرائيليين من العرب الفلسطينيين، فقتلوا ١٤ شهيدا وأصابوا العشرات من الجرحى. ولو كان المتظاهرون من اليهود لما أصيب جريح واحد، بل ولما تجرأت الشرطة الإسرائيلية على إطلاق الرصاص لتفريق المتظاهرين. ولقامت بعكس ذلك لتوفر الحماية لهم.

في النهاية لم يقف الأمر عند هذا الحد. بل إن إسرائيل أكثرت من بناء المستوطنات على الأرض الفلسطينية حتى بلغت ١٨٥ مستوطنة يسكنها أكثر من ٠٠٠ ٢٧٠ مهاجر يهودي. وقامت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بمدهم بالأسلحة، بهدف التهديد والاعتداء على سكان القرى الفلسطينية الآمنة لتكريس احتلالهم لأرضنا الفلسطينية.

نسي السيد باراك، تلميذ رابين، أن أستاذه عجز عن إجهاض الانتفاضة الأولى، ونادى بتكسير عظام الفلسطينيين وتمنى أن يبتلع البحر غزة المناضلة. ولكنه في النهاية أجبر على الحل السياسي بمساعدة السيد بيريز الذي أخرج له اتفاق أوسلو. فهل يتعظ باراك من تجارب التاريخ القريب بدلا من الخداع والتقلب في مواقفه التي يحاول أن يثبت من خلالها للمجتمع الإسرائيلي ولغلاة الصهاينة والمتطرفين أن يلبي مطالبهم في ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي وإبقاء المستوطنات.

ويرد على ناقديه من الإسرائيليين بالقول: ”أرسلوا هؤلاء النقاد وأولئك الذين يشكون إلى رام الله الفلسطينية وإلى غزة لعدة أيام وسيلاحظون أن الطرف الذي يدفع الثمن الأغلى نتيجة هذه المواجهات هو الطرف الفلسطيني“.

نحن هنا نطالب الجمعية العامة بإرسال لجنة تحقيق دولية لتطلع الجمعية على الأفعال الإسرائيلية الإجرامية، فتتخذ قرارها بإرسال قوات طوارئ دولية فورا إلى الأرض الفلسطينية لحماية شعبنا الفلسطيني من حرب الإبادة.

السيد سمحان النعيمي (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالعربية): يسعدني أن أعرب عن شكري وامتناني العميق لسعادة السفير إبرا ديفان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ولأعضاء اللجنة على تقريره القيم وبيانه الذي ألقاه للتو وعكس بكل وضوح خطورة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتطوراتها الأخيرة، لا سيما في ظل مواصلة إسرائيل انتهاكاتها لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي.

وفي مناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تجدد دولة الإمارات، قيادة وحكومة وشعبا، دعمها ومساندتها المتواصلة للشعب الفلسطيني الشقيق ونضاله العادل من أجل تحقيق تطلعاته المشروعة في تقرير المصير، أسوة بشعوب العالم الأخرى.

لقد عاصرت الأمم المتحدة منذ أكثر من ٥٢ عاما الحيثيات السياسية والتاريخية والقانونية لنشوء القضية الفلسطينية، جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، منذ صدور القرار ١٨١ (د - ٢) عام ١٩٤٧ المتعلق بتقسيم فلسطين إلى دولتين - فلسطينية وإسرائيلية - والقرارات الأخرى اللاحقة ذات الصلة، والتي أكدت في جوهرها على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس

الشريف، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم فلسطين، وإزالة جميع المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية.

ولكن بالرغم من جميع هذه القرارات الدولية والاتفاقات الثنائية الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ما زالت إسرائيل تواصل انتهاكاتها لقرارات الشرعية الدولية، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي الذي يتطلع دائما إلى تحقيق السلام العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط.

لقد دخلت انتفاضة الأقصى المقدسة شهرها الثالث. وما زالت إسرائيل ترتكب جرائم الإبادة الجماعية والعدوان المسلح، وهدم المنازل وتدمير الممتلكات والبنى التحتية للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية، فضلا عن تدابير الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وفرض الحصار ومنع التواصل بين القرى والمدن، وأيضا عزل كامل هذه المناطق الفلسطينية المحتلة عن العالم الخارجي، ومنع وصول المواد الغذائية والطبية الضرورية إلى الشعب الفلسطيني، متجاهلة القوانين والأعراف الإنسانية الدولية. وعليه فإننا نطالب المجتمع الدولي بتقديم المساعدات الاقتصادية والمالية والإنسانية للشعب الفلسطيني من أجل التغلب على هذه الصعوبات.

المتتبع لكل هذه الوقائع والأحداث المفجعة يدرك بكل وضوح حقيقة نوايا الحكومة الإسرائيلية الرامية إلى تكريس حالة احتلالها للأراضي الفلسطينية. وقد أكدت التقارير الدولية الأخيرة هذه الحقيقة. فإسرائيل ما زالت تواصل بناء المستعمرات، لا سيما في مدينة القدس الشريف، من أجل تغيير طابعها الديموغرافي والتاريخي والديني وفرض حقائق جديدة تكرس حالة الاحتلال، وذلك رغم القرارات الدولية، لا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠) الأخير، والقرار السابع للدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، والتي تطالب إسرائيل، باعتبارها السلطة القائمة بالاحتلال، بالوقف الفوري والعاجل لكل انتهاكاتها العدائية ضد الشعب الفلسطيني.

إلا أن الحكومة الإسرائيلية ما زالت تتجاهل التزاماتها القانونية والسياسية والأخلاقية، بل وتمضي قدما نحو تعزيز سياسات استيطانها غير الشرعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها مدينة القدس الشريف، وذلك في أخطر انتهاك لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، لا سيما قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، التي كفلت حماية المدنيين وممتلكاتهم وقت الحرب.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد لينغ (بيلاروس).

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أدانت مجمل هذه الانتهاكات الإسرائيلية غير القانونية والباطلة، لا سيما في مدينة القدس الشريف، والتي كانت سببا مباشرا في تعثر مفاوضات عملية السلام ووصولها إلى طريق مسدود، تؤكد اليوم مرة أخرى مسؤولية الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، عن تنفيذ قراراتهما المتعلقة بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشريف.

إن معالجة الأحداث الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتطلب الابتعاد عن سياسات الازدواجية في المعايير، واتخاذ الخطوات العاجلة لاحتواء هذا الوضع اللاإنساني المتدهور، من خلال توفير الحماية الدولية اللازمة للشعب الفلسطيني في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، فضلا عن محاكمة مجرمي الحرب الإسرائيليين على قتلهم المئات من الشهداء الفلسطينيين وجرح الآلاف منهم، أسوة بما حدث في مناطق مختلفة من العالم. حيث أن مجلس الأمن اتخذ في السابق مثل هذه القرارات التي أدت إلى إرسال قوات دولية، كما حدث في تيمور الشرقية ومناطق

أخرى. وإذا لم يتخذ المجلس إجراءات مماثلة لحماية الشعب الفلسطيني، فإن ذلك يمثل تناقضا صارخا، ويرسخ استخدام بعض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لمفهوم المعايير المزدوجة عند تناولها لقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط. وسوف يسجل التاريخ الإنساني هذا الظلم.

فهل نفهم من ذلك أن الشعب الفلسطيني، الذي ساهم في الحضارة الإنسانية بأشكالها المختلفة عبر التاريخ القديم والحديث، ليس جزءا من شعوب هذا العالم؟ فلولا عجز المجتمع الدولي، لا سيما مجلس الأمن عن التصدي لهذه الجرائم، ما كان بوسع السلطات الإسرائيلية أن تستمر في انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني.

ختاما، نؤكد أن الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قيام راعيي عملية السلام، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، ودول الاتحاد الأوروبي، بمطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل وغير المشروط من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف، والجولان السوري ومنطقة شبعا اللبنانية، وأيضا عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإزالة أسلحة الدمار الشامل، لا سيما النووية منها، وذلك في إطار ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام، وجملة الاتفاقات الفلسطينية الإسرائيلية التي تعمدت إسرائيل خرقها. وإلا فستظل المنطقة ذات الأهمية الاستراتيجية في العلاقات الاقتصادية الدولية تعيش في حالة من التوتر المتصاعد وعدم الاستقرار، الأمر الذي سيؤثر بدوره على السلم والأمن الإقليمي والدولي.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد ظلت قضية الشرق الأوسط إحدى أطول المسائل الساخنة استمرارا في العالم. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم في عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن مفاوضات السلام بين فلسطين وإسرائيل مرت بالعديد من الانحرافات والمنعطفات وحولت ملايين الفلسطينيين إلى لاجئين، عانوا كثيرا ولزمن طويل تحت بلاء لا نهاية له من الحرب والعنف، ولا يزالون مشردين وغير قادرين على العودة إلى وطنهم.

وعلى الرغم من أن الفلسطينيين قد حققوا حكما ذاتيا في أجزاء من قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن، ما زالوا يواجهون صعوبات جسيمة فيما يتعلق بسبل المعيشة والتنمية الاقتصادية. وقد استرعت معاناتهم اهتمام المجتمع الدولي، وأوجدت تعاطفا واسع النطاق. وفي الآونة الأخيرة، أدت موجة العنف بين إسرائيل وفلسطين، والتي تفجرت في أواخر شهر أيلول/سبتمبر الماضي، إلى سقوط خسائر فادحة في أرواح الفلسطينيين وممتلكاتهم.

وقد أضرت هذه الجولة الأخيرة من الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني بعملية السلام في الشرق الأوسط ضررا بالغا، الأمر الذي دفع المنطقة برمتها إلى حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار. والحكومة الصينية تشعر بقلق شديد إزاء هذا الوضع. ونحن نعارض استخدام السلطات الإسرائيلية للقوة ضد المدنيين الأبرياء. وبالتالي، فقد صوتنا لصالح القرارات المتعلقة بالتطورات الأخيرة في الشرق الأوسط، في كل من مجلس الأمن، والدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف. وقدم الصليب الأحمر الصيني بالفعل مساعدات إنسانية طارئة للشعب الفلسطيني، وكذلك قدم المجتمع المدني في الصين أشكالا مختلفة من الدعم والتعاطف مع الشعب الفلسطيني.

وتوضح مجريات الأمور على أرض الواقع تماما أن مسألة فلسطين هي لب قضية الشرق الأوسط. فبدون إيجاد حل حقيقي للمشكلة الفلسطينية، سيكون من المستحيل إيجاد مخرج من العنف في الشرق الأوسط. ولن يؤدي العنف إلا لتعميق الكراهية المتبادلة، بينما تجلب المفاوضات والحوار الأمل والسلام. وإن تحقيق حل سياسي للمشكلة الفلسطينية عن طريق المفاوضات والحوار ليس في صالح شعوب بلدان المنطقة كافة فحسب، بل سيؤدي كذلك لإقرار السلام والاستقرار في المنطقة وفي العالم قاطبة. ونعتقد أنه ينبغي للشعب الفلسطيني استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، بما في ذلك حقه في إقامة دولته، ومن واجب المجتمع الدولي ومسؤوليته أن يقدم المساعدة الضرورية للفلسطينيين في هذا الصدد.

وأود أن أؤكد مجددا أن الصين تؤيد عملية السلام في الشرق الأوسط، وأنها ما فتئت تؤكد أن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) بشأن الشرق الأوسط، وكذلك مبدأ الأرض مقابل السلام، تمثل الأساس لمفاوضات السلام في الشرق الأوسط. وعلى كل من الطرفين العربي والإسرائيلي السعي إلى التغلب على خلافاتهما من خلال مفاوضات جادة وعملية، وأن يدفعا بعملية السلام إلى الأمام على أساس تنفيذ الاتفاقات القائمة بينهما. وإننا نؤيد بقوة القضية العادلة للشعب الفلسطيني من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة ونرفض لجوء إسرائيل دون مبرر لاستخدام القوة أو التهديد باستخدامها وكذلك ممارسة سياسة التنمُّر على الأضعف والأصغر.

ومن الأهمية بمكان، في الوقت الراهن، أن يتوقف العنف بين فلسطين وإسرائيل. وفي هذا الصدد، نؤيد كل الجهود الإيجابية التي تبذلها البلدان المعنية والأمين العام، كوفي عنان. والحكومة الصينية ستواصل تقديم مساهمتها من أجل وضع حد للعنف وتعزيز عملية السلام في الشرق الأوسط.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): في بياننا بشأن هذا البند من جدول الأعمال في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في السنة الماضية، أعرب وفد بلادي عن أمله في أنه مع مقدم الألفية الجديدة، فإن القضية الفلسطينية سوف تشهد تحولا نحو الأفضل. وكان هذا التفاؤل قائما على التقدم الواعد الذي تحقق في عملية السلام، التي ترمي إلى إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية.

واليوم نعرب عن الأسف العميق كون الحالة في الأراضي الفلسطينية قد أخذت منعطفا مأساويا نحو الأسوأ. فلم تتعطل عملية السلام فحسب، بل أصبح الوضع الراهن يهدد بانتكاس الإنجازات التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية. وليس من قبيل المبالغة القول بأن هذا الوضع في مثل هذه المنطقة المتفجرة يمكن أن يعرِّض السلم والأمن الدوليين للخطر.

وشأننا شأن المتكلمين السابقين، نعرب عن أسفنا البالغ إزاء الأحداث المأساوية الأخيرة في المنطقة والتي أدت إلى وفاة الكثيرين وسقوط آلاف الجرحى من الأبرياء. ونعرب عن خالص تعازينا للأسر المكلومة. ويعرب وفد بلادي عن بالغ الأسف للأعمال الاستفزازية التي أدت إلى هذه الأحداث المؤلمة. كما أننا نأسف لاستخدام القوة بشكل مفرط وغير متناسب من قِبل الجيش الإسرائيلي. ولا يمكن أن يكون هناك مبرر لاستخدام الدبابات والمروحيات الحربية والصواريخ ضد متظاهرين يرشقون بالحجارة. ولا بد أن هناك وسائل أخرى لكبح أمثال هؤلاء المتظاهرين.

إن استخدام إسرائيل لمثل هذه القوة العسكرية المميتة ضد المدنيين الفلسطينيين أمر ليس له ما يبرره، ولا يمكن إلا أن يؤدي إلى المزيد من العنف. وإلى جانب ذلك، فنحن

نرفض بشدة العقاب الجماعي الذي تفرضه السلطات الإسرائيلية على السكان المدنيين الفلسطينيين. ومن شأن مثل هذه التدابير إذكاء مشاعر الغضب والسخط، ومن ثم تؤدي إلى تفاقم الوضع. وإننا ندعو إلى التحلي بالحكمة، وأن يتحلى الجميع بضبط النفس. فنحن نعتقد أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للصراع. والمفاوضات هي السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع. ولكن، ينبغي أن تجري هذه المفاوضات على أساس الإنصاف والعدالة والمساواة. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلادي يود أن يعرب عن تقديره البالغ للجهود الحثيثة التي يبذلها الأمين العام وآخرون للتشجيع على حل صراع الشرق الأوسط بالوسائل السلمية.

والتسوية الشاملة للصراع الراهن لا يمكن أن تتحقق إلا بمنح الشعب الفلسطيني حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في الاستقلال وحقه في إقامة دولته المستقلة. وفي الظروف الراهنة، نؤيد تماما التنفيذ العاجل لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي يطالب، في جملة أمور، بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الأحداث المأساوية التي وقعت في المنطقة بهدف الحيلولة دون تكرارها. وبالمثل، نؤيد الدعوة إلى إرسال قوة من مراقبي الأمم المتحدة إلى المنطقة. ونعتقد أن من شأن هذه الإجراءات أن تؤدي إلى تخفيف حدة الوضع بدرجة كبيرة وضمان سلامة وأرواح الشعب الفلسطيني.

وختاما، فإن وفد بلادي يدعو إلى إنهاء فوري للعنف، ويطالب الطرفين – فلسطين وإسرائيل – بالتحرك نحو استئناف المفاوضات السلمية في أقرب وقت ممكن. ونحن نؤمن بقوة بأن المفاوضات السلمية هي السبيل الفعال الوحيد لتأمين التوصل إلى حل دائم للصراع، بما يضمن السلام والأمن والاستقرار الدائمَين في المنطقة. وينبغي إعطاء فرصة للسلام. ومن الحتمي أن ندرك أن ترجيح القوة لا يمكن أن يؤدي إلى السلام أو يهيئ مناخا مؤاتيا للمفاوضات.

السيد كومالو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): ظلت جنوب أفريقيا عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف منذ عام ١٩٧٧. وبمجرد أن أصبحنا عضوا، أعلنَّا على اللجنة أن:

”كفاح وتضحيات شعبنا ضد الفصل العنصري لا يمكن إلا أن يلهمنا دعم محاربة الشعب الفلسطيني من أجل تقرير المصير وإنشاء دولة مستقلة“.

إننا مقتنعون بأن اللجنة، تحت القيادة القديرة للسفير السنغالي إبرا كا، والتي تعمل بوصفها الهيئة التي أنشأتها الجمعية العامة للتعامل مع قضية فلسطين، لا يزال لديها دور هام خلال هذه الفترة الحاسمة.

وتعمل اللجنة، بالتعاون مع شعبة الأمم المتحدة للحقوق الفلسطينية وإدارة شؤون الإعلام، على زيادة الوعي الدولي بقضية فلسطين.

وعند هذا المنعطف الهام الذي يواجهه الشعب الفلسطيني لا يمكن التقليل من أهمية الدعم المستمر من الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها.

تدعم جنوب أفريقيا نضال الشعب الفلسطيني. ونحن نؤمن بشدة بأن إقرار حقوقهم غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال هو أمر أساسي لتحقيق السلام المستدام والشامل في الشرق الأوسط.

لقد احتفلت الأمم المتحدة صباح اليوم باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. واسمحوا لي بأن أنقل من نص رسالة الرئيس ثابو مبيكي، رئيس حركة عدم الانحياز، التي جاء فيها:

”مما يتعذر تبريره أنه بعد أكثر من ٥٠ عاما من تأكيد الأمم المتحدة لحق الفلسطينيين في دولة مستقلة وبعد أكثر من ٣٠ عاما من مطالبة مجلس الأمن إسرائيل، في قرار ملزم، بالانسحاب من جميع الأراضي العربية التي احتلتها في حرب حزيران/يونيه ١٩٦٧، تظل معاناة وإذلال الاحتلال العسكري الأجنبي مستمرين“. (A/AC.183/PV.255)

ولقد أكد وزراء حركة عدم الانحياز مجددا، أثناء اجتماعهم في مؤتمر قمة الألفية، على أن السلام العادل والشامل لا يمكن تحقيقه إلا بدعم الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة وثيقة الصلة. وقرروا أن يسعوا بنشاط نحو تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. علاوة على ذلك، أكدوا مجددا على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إننا نرحب بتقرير اللجنة، الوارد في الوثيقة A/55/35، الذي تم تقديمه إلى دورة الجمعية هذه، وأحد الوظائف الهامة لهذه اللجنة هو فتح باب نقاش للحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية. لقد أتيحت لجنوب أفريقيا فرصة المشاركة بوصفها رئيسة حركة عدم الانحياز في مؤتمرات دولية هامة عقدت تحت رعاية اللجنة هذا العام.

ولقد استرعى مؤتمر الأمم المتحدة الدولي الأخير في باريس الانتباه إلى المحنة المؤلمة للاجئين الفلسطينيين الناتجة عن تشريدهم. ودعت حركة عدم الانحياز مرارا إلى تنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين. ونحن نؤكد على أنه لا بد من أن يشكل القرار ١٩٤ (د - ٣) لعام ١٩٤٨ الأساس للحل العادل لقضية اللاجئين.

ولقد عقد اجتماع الأمم المتحدة الدولي لدعم التسوية السلمية لقضية فلسطين وإقرار السلام في الشرق الأوسط في أثينا هذا العام. وفي ذلك الاجتماع أكد مجددا رئيس حركة عدم الانحياز على موقف الحركة بشأن ضرورة احترام الدول الأعضاء لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧. وفي هذا الصدد، طالبت الحركة إسرائيل بوقف جميع الأنشطة المتعلقة بالاستيطان وأنشطة أخرى غير قانونية في الأراضي المحتلة وبوقف الأعمال التي تفاقم معاناة الشعب الفلسطيني.

وتمثل هذه الأعمال محاولة غير قانونية لتغيير الطابع المادي، والوضع القانوني، والتكوين الديمغرافي للأراضي المحتلة، في خرق مباشر للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل وفي خرق مباشر للقانون الدولي.

ونحن نؤمن بشدة بأن التفاوض السلمي هو الوسيلة الوحيدة لضمان السلام والأمن والاستقرار على الدوام في المنطقة. ونرحب بالدور الهام للأمين العام في بذل الجهود من أجل الحل السلمي لقضية فلسطين، التي هي لُب الصراع العربي - الإسرائيلي. إن تأييد مشاريع القرارات المعروضة على الجمعية سوف يبعث رسالة واضحة بأنه إلى حين التوصل إلى حل نهائي للشعب الفلسطيني ستظل الأمم المتحدة تعمل بشكل كامل في قضية فلسطين.

السيد السندي (اليمن) (تكلم بالعربية): بقوة القرار رقم ١٨١ (د - ٢) لعام ١٩٤٧ الذي اعتمدته الجمعية العامة والذي قضى بتقسيم فلسطين إلى دولتين، واحدة فلسطينية (إسلامية، مسيحية)، والأخرى يهودية. قامت دولة إسرائيل فقط ونُكب وشُرد أبناء الشعب الفلسطيني من أرضه ولا يزال.

ومنذ ذلك اليوم، وتحديدا منذ صدور القرار ٤٠/٣٢ باء يعبِّر ممثلو دول العالم عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني، كيوم دولي للتضامن.

وفي الدورة الثالثة والأربعين، اعترفت الجمعية العامة بإعلان دولة فلسطين وأكدت الحاجة إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبذلك كنا نعتقد أنه سيسدل ستار الاقتتال والعنف والاحتلال وستتحقق التسوية الشاملة والعادلة وفقا لما نصَّت عليه قرارات الشرعية الدولية.

لكن مع الأسف استمر الاحتلال وتضاعفت الممارسات العدوانية والتشريد إلى أن جاءت الدعوة لمؤتمر مدريد. ثم اتفاق أوسلو، واستبشرنا ببدء مفاوضات عملية السلام في الشرق الأوسط بقيادة راعيي السلام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي.

ورحبت شعوب المنطقة بهذه التطورات انطلاقا من رغبتها في الاستقرار وفي العيش بسلام.

كل تلك الجهود، ودور الرئيس كلينتون شخصيا، بدءا بقمة واي ريفر، ومرورا بكامب دافيد وواشنطن وحتى قمة شرم الشيخ برعاية الرئيس حسني مبارك وحضور الملك عبد الله والرئيس كلينتون والسيد كوفي عنان – كل تلك الجهود لم تؤت ثمارها في التوصل إلى أي اتفاق نتيجة لاستمرار رفض إسرائيل، التي واصلت انتهاكاتها بحق المدينة المقدسة وأهلها، وصعّدتها بمجزرة الحرم القدسي الشريف ثم بالزيارة الاستفزازية والتصريحات العدوانية التحريضية للمسؤولين الإسرائيليين ضد مدينة القدس، وإعلانهم عن النية لبناء ما يسمى بالهيكل على أنقاض المسجد الأقصى المبارك. كل تلك الأعمال والممارسات فجَّرت الثورة الشعبية الرافضة للدعوات المطالبة بإلغاء الهوية العربية والإسلامية والمسيحية على حد سواء.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تمر حاليا بمأزق خطير من جرّاء ما تقوم به سلطة الاحتلال الإسرائيلية من أعمال حربية، مستخدمة كافة أنواع الأسلحة، ونحمد الله أننا بفضل التطورات العلمية وعصر المعلوماتية والنقل التلفزيوني بالأقمار الصناعية، يرى ويسمع ويعيش كل شعوب العالم الأحداث الدامية والعدوانية والقتل المستمر لكل شيء اسمه فلسطيني. ولعل مقتل الطفل محمد الدرة وهو بين أحضان والده لأكبر مثل على ذلك.

لقد بلغ العدوان ذروته، فبدلا من أن تعمل سلطة الاحتلال على تلبية المناشدة التي وجهتها السيدة ماري روبنسون المفوضة السامية لحقوق الإنسان لوقف العنف، عملت الدولة الإسرائيلية على تحريض المستوطنين الإسرائيليين المزروعين في قلب الأراضي العربية المحتلة على تهديدها وإعاقة موكبها لفترة من الزمن ومنعها من القيام بواجبها وفقا لبرنامجها المحدد، مما يشكِّل أكبر إساءة لهذه الشخصية الدولية الهامة. ولعل تقريرها الصادر مؤخرا كافيا لإدانة دولة الاحتلال الإسرائيلية، حيث طالبت بنشر مراقبين دوليين، ووقف استخدام القوة، وتفكيك المستوطنات وحماية الفلسطينيين من عنف المستوطنين.

ومع ذلك، ذهب جيش الاحتلال الإسرائيلي إلى أبعد من ذلك مستخدما الذخائر المحرَّمة دوليا في هجومه الوحشي على الشعب الفلسطيني مساء يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، بالإضافة إلى الحصار، وإغلاق الممرات، وحرق المزارع، ومنع العمال من التحرك، وقتل الشيوخ والشباب والنساء والأطفال، الذي بلغ ٣٠٠ قتيل وأكثر من ١١ ٠٠٠ جريح خلال فترة لا تزيد على شهرين وحتى اليوم. كل ذلك لمجرد مطالبة الشعب الفلسطيني بحقِّه الطبيعي والتاريخي في إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

أخيرا، إن المجتمع الدولي، وعلى وجه الخصوص الدول دائمة العضوية، مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى بالتدخل غير المنحاز لوقف الحملات الإسرائيلية المسعورة الموجهة ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ولتوفير الحماية الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وإرسال لجنة لتقصي الحقائق وبشكل سريع، وانسحاب القوات الإسرائيلية والمستوطنين الإسرائيليين من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشريف عاصمة دولة فلسطين.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): لقد استبشرت بلادي خيرا حين تم التوقيع على اتفاقات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي عام ١٩٩٣ في واشنطن، حيث عقدت الأمل على أن يتمكن الشعب الفلسطيني من استعادة بعض أراضيه المغتصبة من الجانب الإسرائيلي، وأن يقيم دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ومن ثم تنعم منطقة الشرق الأوسط بالسلم والأمن الذي افتقدناه منذ قيام ما يسمى بدولة إسرائيل عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٩٣، وإرجاع الحد الأدنى من الحقوق المسلوبة للشعب الفلسطيني.

إلا أن تسلسل الأحداث منذ توقيع تلك الاتفاقات وحتى الآن يفيد بأن عملية السلام في الشرق الأوسط مرَّت بمراحل مد وجزر تبعا للتقلبات والتطورات السياسية في المنطقة. ومن الملاحظ أن الجانب الأكبر من تلك التطورات جاء نتيجة تغيُّر الحكومات الإسرائيلية المسؤولة عن تنفيذ تلك الاتفاقات. فكل حكومة إسرائيلية تصل إلى السلطة تقوم بخطوات متراجعة أكثر مما تراجعت به الحكومة التي قبلها، حتى بدا واضحا لجميع الأطراف المعنية أن الحكومات الإسرائيلية إما أنها لا ترغب في استمرار عملية السلام، أو أنها تريد فرض السلام الذي تراه من وجهة نظرها، التي تعكس أنانيتها المطلقة ونظرتها المتعالية لكل ما هو غير إسرائيلي.

ونتيجة هذا السلوك بدا واضحا أن الشعب الفلسطيني قد ضاق ذرعا وقام بانتفاضته العفوية، وله العذر في ذلك، حيث أن إسرائيل تتبع سياسة الأخذ دون العطاء. فهي تماطل في الانسحاب من الأراضي المحتلة، خلافا لاتفاقات السلام الموقَّعة في واشنطن، ثم تتوسع في بناء المستوطنات، ثم ترفض عودة اللاجئين، ثم تتشدد في إيجاد حل بشأن القدس، حتى أوصلت هذه المسائل المصيرية إلى طريق مسدود، وفوق كل ذلك تقوم بتصرفات استفزازية كالسماح لأريل شارون بدخول الحرم القدسي الشريف. فكان أن عبَّر الشعب الفلسطيني بانتفاضته عن رد فعل متوقَّع نتيجة للسلوك الإسرائيلي الاستفزازي.

لقد آن الأوان للمجتمع الدولي لأن يضغط على إسرائيل لتقويم سلوكها وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة، وأن يجبرها على نزع سلاحها الموجَّه إلى المدنيين الفلسطينيين العزَّل وخصوصا الأطفال.

إن قضية فلسطين لا يمكن حلها إلا إذا ما تم إحقاق الحق وفقا للقانون الدولي وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخصوصا القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

كما ترى البحرين ضرورة قيام المجتمع الدولي بدور منصف وعادل. فليس من الإنصاف معاملة طرفي القضية على قدم المساواة في كل الأوقات، فحين يشذ أحد الأطراف ويسلك طريقا معوجا يجب إجبار ذلك الطرف على الارتداد عن ذلك الطريق.

وإن قيام المجتمع الدولي في هذه الظروف بمعاملة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني على قدم المساواة، من شأنه أن يشجع الجانب الإسرائيلي على مواصلة السير على الطريق الأعوج، ويفضي بالتالي إلى ضياع حقوق الشعب

الفلسطيني، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن الدوليين اللذين يجب أن يقوما على العدل.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالانكليزية): بينما نحتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، يؤكد المجتمع الدولي اليوم دعمه لشعب فلسطين في سعيه لإحلال السلام وإقامة العدل وتحقيق أهدافه وتطلعاته المشروعة. ونود أن نؤكد مجددا تضامننا مع شعب فلسطين، ونعرب عن دعم الهند المتواصل والقائم على المبدأ لحقوقه غير القابلة للتصرف.

إن أواصر الصداقة مع الشعب الفلسطيني التي تتمتع بها الهند وتعتز بها، تقوم على صلات حضارية تغطي تقريبا كل جوانب المسعى الإنساني: الثقافي والاجتماعي والديني والاقتصادي والاجتماعي. وهذه الصلات تعززت وازدادت نشاطا مع مرور الزمن. فمنذ أيام المهاتما غاندي ظل دعم الهند للقضية الفلسطينية قويا وثابتا. فقد وقفنا، وما زلنا نقف، جنبا إلى جنب مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لإعمال حقوقه الوطنية العادلة والمشروعة التي هي مفتاح السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ومناصرة الهند للقضية الفلسطينية دليل على تأييدنا المتواصل والمتسق للقضايا الفلسطينية في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى.

لقد دعت الهند دوما إلى إيجاد حل سلمي لجميع النزاعات. والطريق إلى السلام غالبا ما يكون ملتويا ومحفوفا بالعقبات. والشيء الحتمي هنا هو التزام الأطراف المعنية بالبحث عن حل سلمي لجميع المشاكل المعلقة. وقد تابعت الهند عن كثب التطورات المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط. وإعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واتفاق عام ١٩٩٥ المؤقت الذي أعقبه بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، ثم اتفاق الخليل الموقع في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، كانت خطوات أولية شجاعة اتخذها أناس بعيدو النظر بهدف وضع حد لمأساة الضغائن وسفك الدماء، وبدء عهد جديد من السلام والاستقرار والتعايش في المنطقة، بعيدا عن العداوات والصدامات. وبعد ذلك، رحبت الهند باتفاقات مؤقتة أخرى - بما فيها مذكرة واي ريفر لعام ١٩٩٨، واتفاق شرم الشيخ لعام ١٩٩٩، وهي اتفاقات كانت معالم بارزة في عملية السلام.

ثم جاءت قمة كامب ديفيد لتبرز بوضوح تعقدات مختلف القضايا التي تواجه الجانبين. والهند تؤيد مواصلة الحوار بينهما. ويحدونا الأمل في أن يكون الاتفاق النهائي مفيدا لكلا الطرفين، وأن يعالج المتطلبات الأساسية للحالة على أساس دائم.

والهند، بوصفها بلدا كان له دائما اهتمام وإيمان عميق بقضية العدالة والسلام في الشرق الأوسط، لا تزال مقتنعة بضرورة إجراء حوار ومفاوضات سلمية لإيجاد تسوية عادلة وشاملة ودائمة لجميع القضايا القائمة بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني. وبالتالي، راقبنا بشعور عميق بالقلق والجزع أحداث العنف التي وقعت مؤخرا في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، وفي أجزاء أخرى من منطقة السلطة الوطنية الفلسطينية وإسرائيل. وكانت هذه الحوادث تتضمن أعمالا استفزازية متعمدة، واستخداما مفرطا للقوة، وانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية بما فيها الحق في الحياة.

وقد تشجعت الهند بالتفاهمات التي تم التوصل إليها في اجتماع القمة المعقود في شرم الشيخ في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، والتي نأمل أن تساعد في الإسراع بإنهاء حلقة العنف، ونزع فتيل التوترات الإقليمية، وتمهيد الطريق لاستئناف مسيرة السلام. ونعتقد أن تنفيذ هذه التفاهمات بنية صادقة سيقطع شوطا بعيدا باتجاه تخفيف المعاناة، وسيخلق المناخ اللازم لتحقيق هدف السلام العادل والشامل

والدائم في المنطقة، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والتفاهمات الأخرى ذات الصلة.

وهناك اعتراف عام بأنه، إلى جانب الدعم السياسي لعملية السلام، تقوم الحاجة إلى التركيز على المهمة المتعددة الأوجه، مهمة بناء الدولة. فالسلطة الفلسطينية الفتية تحتاج إلى مساعدة سخية، وبالذات في ميادين الصحة والتعليم وتنمية الموارد البشرية وخلق الوظائف. وتطوير البنية الأساسية مجال يتسم بأهمية حيوية في هذا الصدد، والتحديات التي تواجه شعب فلسطين هي أيضا تحديات للمجتمع الدولي، وجديرة بدعمه واهتمامه العاجلين. أما التعاون الإقليمي الذي تكمله الجهود الدولية، فهو شرط أساسي للنهوض بالسلام والرخاء في المنطقة.

وفي حدود القيود التي تعانيها مواردنا، ستواصل الهند تقديم المساعدة المادية والفنية لشعب فلسطين، لتوطيد تقدمه نحو الحكم الذاتي وبناء الدولة، كما نسعى إلى مساعدة الشعب الفلسطيني عن طريق المنح الدراسية وبرامج التبادل. ووفرنا أكثر من ١٨٩ مكانا للتدريب المتخصص أثناء الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠، بتكلفة تقدر بـ ١٦,٤ مليون روبية. كما تبرعت الهند بمليون دولار في كل من مؤتمر المانحين المعقود في واشنطن في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، وبعد ذلك في مؤتمر إعلان التبرعات الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وفي مؤتمر المانحين الثالث المعقود في واشنطن في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨. وقد خصصت حصة من هذا المبلغ لبناء مركز يشتمل على مكتبة وأنشطة أخرى في الكلية التقنية بفلسطين، ومبنى مكتبة في جامعة الأزهر بغزة. وقد افتتح وزير خارجية الهند، شري جاسوانت سينغ، هذين المرفقين أثناء زيارته الأخيرة لفلسطين في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

وفي حين يتعين على المجتمع الدولي أن يساعد في تحقيق الهدف الذي يصبو إليه الجميع، وهو إحلال السلام والازدهار في المنطقة، فإن الزخم الفعلي للسلام الدائم والقادر على البقاء يجب أن يأتي من الأطراف ذاتها. ونثق بأن المفاوضات المقبلة ستظل تهتدي بالحكمة والحصافة اللتين ولدتا القوة الدافعة نحو تعايش سلمي ينفع الجميع. ونثق بأن النتيجة ستكون ناجحة وعادلة.

السيد أبو الغيط (مصر) (تكلم بالعربية): في مثل هذا اليوم من عام ١٩٤٧، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ١٨١ (د - ٣) الذي غير وجه التاريخ في منطقة الشرق الأوسط، وقسم فلسطين تحت الانتداب البريطاني إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية، وأنشأ نظاما مستقلا لمدينة القدس.

واليوم، يوم التضامن مع الشعب الفلسطيني، نتذكر مع العالم أن هذا الشعب، بالرغم مما تلا هذا القرار من عشرات القرارات الأخرى الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، لا يزال محروما من ممارسة حقه الطبيعي في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرضه.

إن نظر الجمعية العامة في بند قضية فلسطين، في هذا اليوم من كل عام، يذكرنا جميعا بالمسؤولية التاريخية التي تتحملها الأمم المتحدة إزاء هذه القضية بكل أبعادها. وهي المسؤولية التي لن تنتهي إلا بالتوصل إلى تسوية عادلة ودائمة وشاملة للقضية من كافة جوانبها.

يتواكب اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني هذا العام مع منعطف خطير تمر به القضية الفلسطينية، ومحنة حقيقية يتعرض لها أبناء هذا الشعب، وتدهور مستمر في الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولقد عكست هذه الأحداث الدامية تراكم مشاعر اليأس والإحباط لدى الشعب الفلسطيني بسبب تعثر عملية السلام نتيجة نكوص

إسرائيل عن الوفاء بتعهداتها بمقتضى ما تم التوصل إليه من هذه الاتفاقات أو استمرار الاحتلال ونشاط إسرائيل الاستيطاني. كما عكست خيبة الأمل في مقترحات لا تؤدي إلا إلى تسوية سلمية منقوصة وغير عادلة تتجاهل الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وأسس ومبادئ عملية السلام، خاصة فيما يتصل بالقدس الشريف.

ويدرك المجتمع الدولي الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن القضية الفلسطينية تمثل جوهر النزاع العربي الإسرائيلي. وأنه بدون التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة لهذه القضية فإن منطقة الشرق الأوسط، على أهميتها الاستراتيجية للعالم أجمع، ستظل منطقة يسودها التوتر وعدم الاستقرار. ومصر على ثقة بأن المجتمع الدولي، ممثلا في هذه الجمعية العامة، يدرك أن الشعب الفلسطيني أحوج الآن من أي وقت مضى لتضامنه من أجل دعم صموده في مواجهة الاستخدام غير المبرر للقوة العسكرية الإسرائيلية والحصار الاقتصادي والتجاري المضروب عليه وسياسات الإغلاق والعزل التي تمارسها إسرائيل، مخالفة بذلك الالتزامات الدولية بصفتها قوة احتلال.

قامت مصر في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ باستدعاء سفيرها من تل أبيب في أعقاب التصاعد غير المقبول وغير المسبوق وغير المبرر لحملة القصف الإسرائيلية ضد المنشآت والمباني الحكومية الفلسطينية في قطاع غزة. وقامت مصر باتخاذ هذا الإجراء لعله يمثل رسالة واضحة وقاطعة ومسموعة إلى إسرائيل بأن مصر لا يمكنها أن تقف ساكنة أمام هذا الاستخدام المكثف للقوة العسكرية التي تتسم بالغرور ضد الشعب الفلسطيني ومؤسساته وممتلكاته.

ومصر على الجانب الآخر تأخذ علما بتلك الإجراءات التي أعلنت إسرائيل أنها ستقوم بتنفيذها بمناسبة شهر رمضان لتخفيف الوضع الإنساني والحصار والإغلاق وآثارهما المدمرة على حالة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلع مصر إلى قيام الحكومة الإسرائيلية بالتنفيذ الكامل لما تم الاتفاق عليه في شرم الشيخ. وفي مقدمة ذلك السحب الكامل لكافة الأسلحة الثقيلة من المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية والمناطق الأخرى الممنوع تواجد إسرائيل فيها والامتناع الفوري عن استخدام القوة العسكرية في مواجهة المدنيين الفلسطينيين.

ولا يستطيع منصف أن يتجاهل الأثر السلبي بل والمدمر للنشاط الاستيطاني الإسرائيلي على حالة الفلسطينيين وأمنهم وتطلعاتهم القومية وأملهم في إقامة دولتهم المستقلة. والحقيقة أنه من المؤسف والمزعج في نفس الوقت أن نجد أن الحكومة الإسرائيلية وفرت الدعم والتأييد بالقول وبالفعل لموقف المستوطنين غير القانوني وغير الشرعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وسلوكهم الاستفزازي العدواني غير المقبول فيما يعد مخالفة لكافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وللالتزامات المفروضة عليها بوصفها قوة احتلال بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على قوة الاحتلال، ضمن أمور أخرى، نقل مواطنيها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها. وللأسف، فإن هذا الدعم لا يمكن رؤيته إلا في إطار اعتباره محاولة لتكديس الأمر الواقع بما يفرغ أي مفاوضات جادة من مضمونها، ويجعلها بلا معنى، أو لعرقلة المسار التفاوضي والتسوية النهائية المأمولة عن طريق طرح خيارات غير مقبولة للجانب الفلسطيني.

وفي كل الحالات، فإن مصر تعتبر أن استمرار الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة له أثر تدميري على عملية السلام ككل، وسيكون ضربا من المستحيل الحديث في ظله عن إقامة سلام حقيقي في الشرق الأوسط.

إن وفد مصر لن يتوقف عن تكرار حقيقة أن القدس الشرقية أرض محتلة. فهذا هو الواقع الثابت في الشرعية الدولية والذي تنطلق منه كافة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبصفة خاصة قراري مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) وقرارات الجمعية العامة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة.

لقد تتابعت الأحداث والتطورات في الأشهر الستة الأخيرة، بدءا بمفاوضات قمة كامب ديفيد الثانية في تموز/يوليه الماضي، ومرورا بالزيارة الاستفزازية لزعيم حزب المعارضة الإسرائيلي إلى ساحة الحرم الشريف، وما تلاها من حوادث عنف وانفجار كامل للوضع الأمني، وما صاحب كافة تلك التطورات والأحداث من تضامن عربي وإسلامي كامل مع قضية الشعب الفلسطيني ومعاناته وتطلعاته. ولعل المتابعين لتلك التطورات أدركوا حجم الأهمية المحورية التي يتسم بها موضوع القدس الشرقية الفلسطينية بصفة عامة، ومسألة السيادة على الحرم الشريف بصفة خاصة، فيما يتعلق بموضوعات التسوية النهائية على المسار الفلسطيني. وبالتالي فإن أية تسويات أو حلول مطروحة على مائدة التفاوض في هذا الموضوع وفي تلك المسألة ينبغي أن تكون مدركة لحجم تلك الأهمية المركزية، بل ومنطلقة منها.

إن قضية اللاجئين الفلسطينيين، وهي أقدم قضية معاصرة للاجئين في العالم، يمكن أن تعرف طريقها إلى التسوية – التسوية المبنية على العدل بموجب قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د – ٣)، والقرارات التالية له، والتي تنص جميعا على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وحق كل منهم في التعويض إذا اختار عدم العودة. ومصر تحذر من عواقب تجاهل قرارات الشرعية الدولية في هذا الموضوع الإنساني الهام.

إن الوضع الحالي الذي تمر به القضية الفلسطينية وجهود تسويتها يتطلب أن يتخذ المجتمع الدولي وكل الأطراف الصادقة في جهودها لتحقيق تسوية عادلة وشاملة، موقفا حازما من أجل تحقيق العناصر الأساسية التالية التي تتطلبها هذه التسوية:

الأول، أن تمتنع إسرائيل وفورا عن كل الإجراءات الاستفزازية والاستخدام غير المبرر للقوة في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني الذي يشعر بأكبر قدر من الإحباط بسبب ممارسات إسرائيلية امتدت على مدى ٣٣ عاما من الاحتلال لأراضيه.

الثاني، أن تتحرك الأطراف، وفور توقف أعمال العنف، ومن خلال التنفيذ الحرفي لتفاهمات شرم الشيخ، إلى بذل جهد جاد جديد من أجل تحقيق تسوية تقوم على النقاط المتفق عليها دوليا، وهي: أولا، حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته الوطنية على أرضه ومن خلال إرادته وسلطاته الشرعية؛ ثانيا، انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وتفكيك المستوطنات التي زرعت في قلب الأرض الفلسطينية؛ ثالثا، إتاحة الفرصة للدولة الفلسطينية البازغة لأن تتحرك على المستويات الدولية والإقليمية والمحلية دون ضغوط أو قيود؛ رابعا، التوصل إلى اتفاقات أمنية تحقق للطرفين الفلسطيني والإسرائيلي الأمن والاستقرار ودون محاولات للحصول على مزايا تعكس ثقل الاحتلال الحالي لأراض فلسطينية.

أخيرا، كنا نأمل أن يكون تناول بند قضية فلسطين اليوم وفي هذه الدورة خاتمة لسنوات طويلة من نظر الجمعية العامة لهذا البند. ولكن للأسف أبت علينا إسرائيل إلا أن تمد في معاناة هذا الشعب، وأن تطيل أمد تحقيق تطلعاته وطموحاته القومية. ولكن حتى مع ذلك فإن الأمل قائم والدولة الفلسطينية قادمة في القريب، تحمل لأبنائها تكريسا

لحلمهم الوطني الذي طال انتظاره. ومصر ستظل داعمة لفلسطين ولشعبها بكل إمكاناتها إلى أن ينال كافة حقوقه الوطنية المشروعة كاملة.

السيد ساي (الجزائر) (تكلم بالعربية): يشرفني أن ألقي كلمة الجزائر نيابة عن سعادة السفير عبد الله بعلي، الذي منعته ظروف طارئة عن حضور هذه الجلسة.

تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى للنظر في البند الخاص بقضية فلسطين، وهو البند الذي تم إدراجه على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٤٧. وقد صار مع مرور السنين من أقدم البنود، إن لم نقل أقدمها على الإطلاق، ويكاد عمره أن يكون من عمر المنظمة. ومنذ ذلك الحين، استأثرت هذه المسألة بحيز هام من انشغالات الأمم المتحدة، سواء على مستوى الجمعية العامة أو على مستوى مجلس الأمن أو على مستوى باقي الأجهزة الأخرى.

إن ما يعيشه الشعب الفلسطيني اليوم في الأراضي العربية المحتلة ليهز ضمائر العالم كله. إنها مأساة يومية يعاني منها أبناء هذا الشعب في مواجهة جنود الاحتلال على مرأى ومسمع من العالم كله. فمنذ يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر الماضي، وكرد فعل على الزيارة الاستفزازية المشؤومة التي قام بها زعيم اليمين الإسرائيلي المتطرف أرييل شارون إلى باحة الحرم الشريف في القدس الشرقية، تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة انتفاضة شعبية شجاعة تعبر عن مدى رفض الجماهير العربية للاحتلال، وترفع صوتها عاليا احتجاجا على المساس بمقدساتها الدينية، وقد فاض بها الكيل مما لحقها من ظلم واضطهاد تعاني منه بشكل يومي. وقد امتد هذا الاحتجاج حتى داخل حدود إسرائيل نفسها، حيث خرج السكان العرب هناك في مظاهرات التنديد بهذه الحالة تعبيرا عن تضامنهم مع أهلهم وبني جلدتهم في الأراضي المحتلة.

وبالمقابل، وكما هي عادة كل محتل، سارعت إسرائيل إلى انتهاج سياسة القمع الوحشية في محاولة لإخماد الانتفاضة، مستعملة في ذلك شتى أنواع الأسلحة والمعدات، بما فيها الطيران المروحي والدبابات، في مواجهة أطفال لا يحدون غير الحجارة سلاحا يقاومون به هذا الاحتلال، مما أسفر عن سقوط ما يزيد على ٣٠٠ قتيل، و ١٠ ٠٠٠ جريح، جلهم من الفلسطينيين، وثلثهم على الأقل من الأطفال.

والآن، وبعد أكثر من شهرين من هذه المواجهات، تطالعنا تقارير المنظمات الإنسانية تدق ناقوس الخطر لما يجري في فلسطين، حيث تشارف الأمور على مأساة إنسانية واقتصادية خطيرة يدفع فيها السكان العرب ثمنا باهظا، بعد أن عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى تعطيل كل نشاط اقتصادي فلسطيني، ومنعت مئات الآلاف من السكان من مزاولة أعمالهم اليومية، وأوقفت كل حركات التبادل التجاري داخل وخارج الأراضي العربية المحتلة، ومنعت المزارعين من الخروج إلى أراضيهم. هذا في الوقت الذي يسمح فيه للمستعمرين الإسرائيليين بحرية التنقل، واستفزاز الأهالي، بل وحتى القيام بعمليات عسكرية ضد الفلسطينيين تحت حماية الجيش الإسرائيلي ومباركته.

لقد حدث كل ذلك بسبب استمرار إسرائيل في احتلالها للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشريف، ضاربة عرض الحائط بقرارات الشرعية الدولية وعلى رأسها قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) القاضي بمنح الشعب الفلسطيني الحق في إقامة دولته المستقلة، وكذا قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، والتي أكدت كلها على رفض احتلال أراضي الغير بالقوة.

ونتيجة لهذا الوضع ارتأت المجموعة الدولية ضرورة التحرك لوضع حد لهذه الأزمة، وتطويق تداعياتها، والعمل

على إيقاف العدوان على الشعب الفلسطيني وحمايته من هجمات قوى احتلال. ولعل خير دليل على هذا الموقف إقرار مجلس الأمن بضرورة إيقاف العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وحرصه على إدانة الاستعمال المفرط للقوة من قبل إسرائيل ضد الفلسطينيين، وهو الأمر الذي أيدته الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة المستأنفة للجمعية العامة في اجتماعها الأخير في تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وهو أيضا الأمر الذي حدا بلجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، مدعومة من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، باتخاذ قرار إيفاد لجنة لتقصي الحقائق مكلفة بالتحقيق في جرائم الجيش الإسرائيلي في حق المواطنين الفلسطينيين.

في خضم الأحداث الدامية التي تجري رحاها يوميا في فلسطين المحتلة، بات أقل ما يقال عن مسيرة السلام في الشرق الأوسط أنها فقدت كل مصداقية، ما دام أحد طرفي النزاع قد اختار أن ينكث بوعده ويتراجع عن التزاماته السابقة. ومن هذا المنطلق، فلا جدال أن إسرائيل تتحمل وحدها وزر عودة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة لاعتداءاتها المتكررة وممارساتها الاستفزازية تجاه الضمير الفلسطيني والعربي وتجاه المشاعر الدينية للمسلمين والمسيحيين على السواء.

لقد اختار العرب سبيل السلام منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ كخيار استراتيجي يهدف إلى إقامة سلام عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الأوسط، يعتمد على مبدأ الأرض مقابل السلام، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وتم تكرار هذا الخيار حتى أثناء مؤتمري القمة العربية والإسلامية المنعقدين بالقاهرة والدوحة خلال هذا الشهر، بشرط أن يكون سلاما حقيقيا، وليس أي سلام، ولا بأي ثمن. إن للأمتين العربية والإسلامية ثوابت لا يمكن المساس بها، وحقوقا لا يمكن المساومة عليها ولا التفريط فيها، وأهدافا لا يجوز التوقف عن السعي لبلوغها.

إن الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الهامة من تاريخه لفي أشد الحاجة إلى جهد ودأب المخلصين من محبي السلام من المجتمع الدولي، وإلى كل عون يقدم له في شتى المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها.

ولا شك أن الأمم المتحدة، كممثل للمجتمع الدولي كله، تتحمل مسؤولية خاصة إزاء قضية فلسطين، منذ اتخاذها قرار التقسيم عام ١٩٤٧ الذي سمحت بموجبه بقيام دولتين مستقلتين على أرض فلسطين. واليوم وبعد مضي ٥٣ سنة على ذلك القرار، لا تزال الأمم المتحدة مطالبة بإنشاء دولة مستقلة للفلسطينيين، كحق وطني مشروع لهم لا ينازعهم فيه أحد.

وعلى الرغم من أن منظمة الأمم المتحدة لم تتمكن حتى الآن من فرض حل لهذه القضية الشائكة، فإنها تمكنت من أن تضع أسس وقواعد الحل الأمثل الذي يمكن أن تخرج فيه الأزمة من دوامتها، لا سيما وأن المنظمة تجدد على الدوام تأكيدها على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعيش بسلام داخل ربوع أرضه المستقلة، ورفضها الاعتراف بشرعية الاحتلال وضم أراضي الغير بالقوة. وهي اليوم مطالبة، أكثر من ذي قبل، بتفعيل هذا الموقف المبدئي الثابت عبر أجهزتها الرئيسية والفرعية، بما في ذلك اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، التي تضطلع بدور هام في تعبئة جميع القدرات والطاقات على مستوى الأمم المتحدة من أجل دعم هذه القضية العادلة.

أما على المدى القريب، فإنه يتوجب على منظمة الأمم المتحدة أن تعمد في أقرب الآجال إلى اتخاذ خطوات عملية عاجلة لحماية الشعب الفلسطيني الأعزل من عنجهية الاحتلال الإسرائيلي من خلال إنشاء قوة حماية ومراقبة دولية تحت إشراف المنظمة. كما أنها مطالبة بتسريع إيفاد

بعثة لتقصي الحقائق إلى الأراضي الفلسطينية للوقوف على حقيقة ما يعاني منه الشعب الفلسطيني تحت نير الاحتلال.

إن المجتمع الدولي اليوم منوط به دور رئيسي في وضع حد للاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإحلال تسوية عادلة وشاملة ودائمة للصراع في الشرق الأوسط، تقوم على احترام الشرعية الدولية، بما يضمن تمكين الشعب الفلسطيني من مزاولة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف؛ وإجبار إسرائيل على الالتزام بالشرعية الدولية؛ وحملها على العدول عن سياستها العدوانية؛ وإنهاء احتلالها للأراضي العربية؛ وتفكيك المستوطنات اليهودية غير الشرعية؛ والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم؛ والكف عن محاولة تهويد القدس الشرقية وتغيير معالمها العمرانية والحضارية والبشرية طبقا للقانون الدولي الإنساني ولا سيما اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

كما أن إسرائيل مطالبة بإنهاء احتلالها للجولان السوري، وإتمام سحب قواتها بشكل كامل وحقيقي من جنوب لبنان، طبقا لقرارات الشرعية الدولية، وعلى رأسها قرارات مجلس الأمن، وخاصة منها القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨).

إن السيد رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليفه، من خلال برقية الدعم والمساندة التي وجهها إلى لجنة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، جدد دعم الجزائر المطلق لنضال الشعب الفلسطيني الباسل من أجل استرداد حقوقه المغتصبة، وعلى رأسها حقه في العيش بسلام وطمأنينة على ربوع أرضه، وتحت راية دولته المستقلة، مناشدا المجتمع الدولي كله، وعلى وجه الخصوص راعيي عملية السلام والقوى المؤثرة في العالم، أن يتحمل مسؤولياته من أجل إحقاق الحق وإحلال السلام العادل والدائم والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

إن الجزائر التي عانت هي أيضا من ويلات الاحتلال، لتدرك تمام الإدراك أن إرادة الشعوب في الاستقلال والحرية لا تقهر أبدا، مهما كان حجم القمع المستعمل ضدها. وقد دأبت دوما على التأكيد أنه ما ضاع حق وراءه مطالب. ولذلك فقد كانت سباقة إلى الاعتراف بدولة فلسطين منذ الإعلان عنها رسميا في الجزائر يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

السيد ولد دداش (موريتانيا) (تكلم بالعربية): إننا اليوم نجتمع للنظر في القضية الفلسطينية المسجلة تحت البند ٤١ من جدول أعمال الجمعية العامة، بعد أن سقط أكثر من ٣٠٠ شهيد وآلاف الجرحى إثر تصاعد العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

إن ما تناقلته وسائط الإعلام الدولية منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية من إطلاق النار على المدنيين العزل واستخدام المدافع والطائرات المروحية والصواريخ، فضلا عن مظاهر التدمير العشوائي، يشكل انتهاكا صارخا وخطيرا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، الخاصة بحماية المدنيين وقت الحرب.

إن موريتانيا، حكومة وشعبا، تعرب عن تضامنها الكامل والمطلق مع الشعب الفلسطيني الشقيق. وإننا ننحني إجلالا للشهداء الذين سقطوا، ليس فقط دفاعا عن الحقوق الفلسطينية المشروعة والمقدسة، بل أيضا دفاعا عن القدس الشريف وحقوق الأمتين العربية والإسلامية.

لقد اجتمع مجلس الأمن وأصدر القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، الذي يطالب بوقف كافة أعمال العنف وبتشكيل لجنة تحقيق من أجل ضبط المسؤولين عن هذه الأعمال. وكان هذا القرار

يعكس موقف المجتمع الدولي، وكذلك الرأي العام العالمي. وبالرغم من صدور هذا القرار، تواصل تصعيد العنف والقتل والقصف المتعمد ضد الأبرياء الفلسطينيين.

إن انعقاد قمة شرم الشيخ في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر الماضي، كان محاولة جادة لإنقاذ الوضع وإعادة الجهات المعنية إلى مسلسل السلام، وكان أيضا تعزيزا لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠).

وفي هذا الإطار، فإننا نقدر الجهود التي بذلت من أجل انعقاد هذه القمة. ونعبر عن شكرنا للبلد المضيف، مصر، ورئيسه السيد محمد حسني مبارك. كما نوجه الشكر للسيد كوفي عنان على جهوده القيمة والدور الفعال الذي قام به في تهدئة الأحوال والإعداد لعقد هذه القمة.

ثم جاء مؤتمر القمة العربي الذي دعا إلى وقف العنف والعودة إلى طاولة المفاوضات، من أجل إحياء مسلسل السلام. ورغم هذه الجهود الدولية وكل القرارات، لم تتوقف عمليات القصف وقتل الفلسطينيين العزل.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، فإن المجموعة الدولية مطالبة بإصدار قرار يعزز الموقف الذي اتخذه مجلس الأمن، ويتمشى مع قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. وفي هذا الإطار، فإن مجلس الأمن مطالب بإرسال قوة مراقبة لحماية الشعب الفلسطيني.

إن موريتانيا، انطلاقا من مبادئها القومية والأهمية القصوى التي توليها للقضايا العربية والإسلامية تؤكد أن مواقفها ثابتة ولن تتغير مهما حصل. وفي هذا السياق نجدد دعمنا لكافة القرارات ذات الصلة بالقضية الفلسطينية المقدسة، وبالأخص تلك التي تُعنى باللاجئين والقدس الشريف.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (تكلم بالاسبانية): ها هي قضية فلسطين تدفع الجمعية العامة، مرة أخرى، إلى الانعقاد بشأنها. فمنذ شهرين بالتمام والكمال، فتحت إسرائيل أحدث صفحة في تاريخها الطويل من أعمال العدوان المرتكبة ضد شعب فلسطين البطل، وتسببت في موت أكثر من ٢٠٠ من المدنيين العزل وسقوط ما يزيد على ٠٠٠ ١١ جريح.

ووفقا للتقديرات المتحفظة، فإن الخسائر التي مني بها الاقتصاد الفلسطيني أثناء هذه الفترة تجاوزت مليار دولار. أما معاناة الأسر الفلسطينية المنكوبة وآلام أمهات الأطفال الفلسطينيين الذين راحوا ضحية العنف الإسرائيلي فحدث عنها ولا حرج.

ونلاحظ بقلق عميق أن إسرائيل، رغم تعدد النداءات التي تدعو إلى إنهاء العنف، لا تزال تتمادى في تصعيد عدوانها، الأمر الذي يزيد من ضعف احتمالات التوصل إلى حل عادل ودائم في المنطقة. ومرة أخرى تنتهك إسرائيل بشكل سافر القرارات العديدة ذات الصلة بقضية فلسطين، والصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة العاشرة ولجنة حقوق الإنسان؛ علاوة على أنها تضرب عرض الحائط باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ والقانون الإنساني الدولي. والمجتمع الدولي يريد أن يعرف السر في عدم قدرة الأمم المتحدة على التصرف لوضع حد لسفك الدماء وضياع الأرواح البشرية.

والجمعية العامة يمكنها، بل ويتعين عليها، أن تسهم إسهاما حاسما في إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط، ما دام مجلس الأمن قد عجز عن القيام بذلك بسبب العيوب المؤسفة التي تشوب أداءه.

وليس السبب الرئيسي في فشل مجلس الأمن هذا بخاف على أحد. فازدواجية المعايير، والافتقار إلى الديمقراطية والشفافية، وامتياز حق النقض الذي عفا عليه الدهر،

والتهديد باستعماله وهو أكثر إهانة حتى من الحق ذاته، هي السمات الثابتة لعمل مجلس الأمن. وقد أدت هذه الوقائع، التي تدعمها الولايات المتحدة، إلى تصرف إسرائيل على أساس أنها ستفلت من العقاب على هذا النحو طيلة هذه السنين.

ومما يشرف وفدي أن يشارك مرة أخرى هذا العام في تقديم مشاريع القرارات الأربعة المطروحة في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال بشأن قضية فلسطين، ويرى أن أوجه الاستكمال والإضافات التي أدخلت على نصوصها سوف تزيد من فهم هذه المسائل. وستصوت كوبا، كما فعلت عادة، تأييدا لمشاريع القرارات هذه، وتأمل أن تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة التقليدي من الوفود.

لقد حان الوقت لمطالبة إسرائيل بأن تمتثل لجميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، اللذين يرسمان الطريق إلى السلام بالتأكيد. كما حان الوقت للمطالبة بالامتثال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٢ (٢٠٠٠)، الذي اتُّخذ مؤخرا بفضل الجهود المضنية التي بذلتها مجموعة دول عدم الانحياز.

ويتعين على الجمعية العامة أن تتصرف بطريقة حاسمة. إذ يقضي المزيد من الأبرياء حتفهم مع كل دقيقة تنقضي. ولابد من أن نتمكن من اعتماد التدابير الفعالة اللازمة لإعادة فتح الطريق إلى السلام، والحيلولة دون مواصلة العدوان، والمؤدية إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. لقد حان الوقت لنشر قوة دولية لتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المتصلة بحماية المدنيين وقت الحرب.

وتدين كوبا الأعمال العدوانية التي ترتكبها إسرائيل، وتؤكد من جديد تضامنها الراسخ الذي لا يحيد مع الشعب الفلسطيني في كفاحه لتأسيس دولة مستقلة ذات سيادة، عاصمتها القدس الشرقية، ولاستعادة جميع الأراضي العربية المحتلة. ولدينا اقتناع بأنه لن ينقذ عملية التفاوض ويعزز التوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط إلا اتخاذ إجراء حازم من جانب المجتمع الدولي.

السيد أوميلو (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يوجه لكم الشكر سيدي على إتاحة هذه الفرصة لنا لعرض آرائنا بشأن قضية فلسطين في هذه الجلسة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين. والواقع أن قضية فلسطين ظلت من أكثر المشاكل الدولية ظهورا في جدول أعمال الأمم المتحدة وأشدها استعصاء على الحل. وقد تعاملت الجمعية العامة معها منذ عام ١٩٤٨، لكن الجهود المبذولة لإيجاد حل دائم لهذه المشكلة لم تقدم حلاّ شاملا لها بعد.

واسمحوا لي بأن أشير إلى أن الجمعية العامة اتخذت على مر السنين قرارات ومقررات كثيرة بهدف توفير حل لهذه الأزمة، ولكنها جميعا لم تؤد إلى نتيجة. وليس مؤتمر مدريد للسلام في عام ١٩٩١، واتفاقات أوسلو في عام ١٩٩١، ومذكرة واي ريفر في عام ١٩٩٨، والمبادرات الحالية للأمين العام كوفي عنان سوى قليل من الجهود المختلفة الرامية إلى تسوية هذه الأزمة. ومع ذلك، يبدو أن جميع جهودنا باءت بالفشل لأن الأزمة فيما يبدو تتحدى كافة الحلول. وهذا بالرغم من أن المؤتمرات والمبادرات الدبلوماسية العديدة قد وفرت بعض الصيغ من أجل تحقيق سلام عادل ودائم.

القضية الفلسطينية متعددة الأوجه، بما أن المسائل التي تتعلق بها تتفاوت من المسائل السياسية والعسكرية والقانونية والإنسانية إلى المسائل المتصلة بحقوق الإنسان. بيد أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، بما فيها القدس

الشرقية، يظل مسألة شائكة في المفاوضات المعقدة الرامية إلى حل الأزمة. وكثيرا ما يكون سببا في العنف وفيما أصبح الآن ثقافة سفك الدماء التي صارت تميز العلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وآخر أشكال هذه العربدة الدموية يتمثل في الأزمة الراهنة، التي بدأت يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ من جراء تدنيس الحرم الشريف وغيره من الأماكن المقدسة في القدس، فضلا عن الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقد أزهقت هذه الأزمة الأخيرة أرواح ٣٥٦ من البشر منذ بدايتها، تتألف أغلبيتهم الساحقة من الفلسطينيين ويشملون بعض اليهود والعرب الإسرائيليين. ويرى وفدي أن الحاجة إلى إيجاد تسوية سلمية لهذا الصراع لم تكن في أي وقت أقوى مما هي الآن.

ويجب أن يظهر المجتمع الدولي، فضلا عن طرفي النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، الإرادة السياسية الضرورية لوقف صور الإغراق في العنف هذه والعودة إلى طاولة التفاوض. وفي هذا الصدد، يؤيد وفدي المبادرات التي يضطلع بها الأمين العام، على النحو الوارد في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. ونثني على الأمين العام لتدخله في الوقت المناسب في هذه الأزمة الأخيرة وتيسيره للتفاهم الذي تمّ التوصل إليه في مؤتمر قمة شرم الشيخ. علاوة على هذا فإننا نود أن نثني على الجهود التي يبذلها الرئيس بيل كلينتون رئيس الولايات المتحدة الأمريكية وما زال يقوم بها لأجل العثور على حل دائم لهذه المشكلة المستعصية.

وترى نيجيريا حاجة ماسة إلى التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض كما تلمس قيمة هذه التسوية. لذلك نحث قادة إسرائيل وفلسطين على انتهاج سبيل المفاوضات السلمية استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٢٤٢ (١٩٦٧)، اللذين نرى أنهما يوفران أساسا منصفا وعادلا لتسوية هذه الأزمة. كذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا للقرارات الصادرة عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الطارئة المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، التي دعت إسرائيل إلى التقيد بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ويحدونا الأمل لذلك أن تكف إسرائيل عن استعمال الطائرات المروحية الهجومية في شن هجماتها على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل.

ونرجو في هذا الصدد أن ننوه بقرار الجمعية العامة ٥٤/٢٣٠ لعام ١٩٩٩، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، و ٣٣٨ (١٩٧٣) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، و ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، وأن نعرب عن أملنا في تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام على النحو المتوخى في هذه القرارات.

أخيرا، يود وفدي أن يؤكد من جديد تأييده لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وفي الموارد الطبيعية الموجودة بالأراضي المحتلة، بما فيها القدس. وندعو إسرائيل لذلك إلى عدم التسبب في فقدان أو نضوب الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة أو تعريض هذه الموارد للخطر.

ختاما، يود وفدي أن يثني على جهود المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، السيد بيتر هانسن، على الخدمات القيمة التي تقدمها وكالته من أجل التخفيف من وطأة الظروف السيئة التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون، وهم الضحايا الحقيقيون لهذه الأزمة. ويعرب وفدي كذلك عن تقديره للتحدي الهائل الذي يواجه زعماء إسرائيل وفلسطين في سعيهم لإيجاد حل مقبول وعادل لهذه الأزمة.

ونود أيضا أن نبرز الحاجة الشديدة لإقرار السلام، وهو أمر جوهري لتنمية المجتمع. ولذلك فإننا نحث الطرفين

على التماس سبيل السلام بدلا من مواصلة التخبط في حلقة العنف والصراع التعسة هذه.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ الأعضاء بأنه تجري حاليا مشاورات بشأن الطلب المقدم من عدة بلدان، والوارد في الوثيقة A/55/238، بأن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية بند إضافي معنون ''إعلان ٣١ آب/أغسطس يوما دوليا للتضامن''.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.